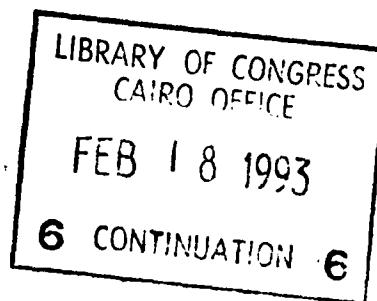


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العربيّة  
رئاسة الجمهوريّة

# الجريدة الرسمية

العدد ٤٠ قرشا

---

السنة السادسة والثلاثون - العدد ٦ في ١٩ شعبان سنة ١٤١٣  
( ١١ فبراير سنة ١٩٩٣ )

---

محتويات العدد**قرارات رئيس جمهورية مصر العربية رقم الصفحة**

قرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ والذي تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية لمصر منحة لازد بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه استرليني لمشروع تشغيل وصيانة وتدريب مشروع مغارى القاهرة الكبرى لمحطات الرفع - الصفحة الشرقية لنهر النيل (عقد ١٨) ... ... ... ... ... ... ... ...

٢٣٩

قرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والذي كان قد تم توقيعه في مونتريال بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٦ ...

٢٨٣

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٣ بتعيين نائبين عامين مساعدين بمحكمة استئناف الاسكندرية ... ... ... ... ...

٣٠٦

قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٣ بتعيينات في هيئة قضايا الدولة ... ...

٣٠٧

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٣ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية ...

٣١٦

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ والذى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية لمصر منحة لاترد بمبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني لمشروع تشغيل وصيانة وتدريب مشروع مجاري القاهرة الكبرى لمحطات الرفع - الضفة الشرقية لنهر النيل (عقد ١٨)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرد:

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ والذى تتيح بمقتضاه الحكومة البريطانية لمصر منحة لاترد بمبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني لمشروع تشغيل وصيانة وتدريب مشروع مجاري القاهرة الكبرى لمحطات الرفع - الضفة الشرقية لنهر النيل (عقد ١٨) وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٤١٣ هـ ( ١١ اغسطس سنة ١٩٩٢ م )

حسني مباروك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣ رجب سنة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٩٢ م.

صاحب السعادة / كريستوفر لونج

سفير بريطانيا - القاهرة.

تحية طيبة وبعد :

يسعدني أن أؤكد لكم استلامي الكتاب المؤرخ ١٩٩٢/٦/١ والذي  
نصه كالتالي :

«أتشرف باحاطتكم بأنه في نية حكومة المملكة المتحدة إتاحة مبلغ  
لاتتجاوز قيمته ٣٠٠٠ جد» اثنين مليون وثلاثمائة ألف جنيه  
استرليني «لحكومة جمهورية مصر العربية من أرصدة التعاون الفنى  
تمويل عقد (العقد ١٨) الخاص بمشروع تشغيل ، صيانة وتدريب  
مشروع معابر القاهرة .

٢ - تنص مذكرة المشروع المرفقة هنا على الترتيبات والغرض  
الذى سيستخدم من أجله المبلغ .

٣ - المساهمة المالية لحكومة المملكة المتحدة مشروطة بموافقة  
حكومة جمهورية مصر العربية التي توكل التزامها بالشروط الخاصة  
الواردة بالفقرة (٢) من مذكرة المشروع .

٤ - تبلغ مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية لجهاز الصرف  
الصحي للقاهرة (CWO) ١٩٠ ر ١٢٢٩١ جنية مصرى ، ١٤٤٦٠ جنية استرليني ويوفر جهاز الصرف الصحي للقاهرة أيضاً تمويل  
إضافي قد تتطابقه عملية استكمال العقد ١٨ مع خصم أن أنه يتم هذا خلال  
مدة العقد ١٨ كما تتيح (CWO) التمويل اللازم لأى امتداد للعقد ١٨ .

٥ - لا يصبح العقد ١٨ سارياً ولا يصلح للتمويل بمقتضى هذا الاتفاق حتى :

(أ) توافق هيئة التنمية لما وراء البحار التابعة لحكومة على نص العقد ١٨ بين جهاز الصرف الصحي للقاهرة والقاول.

(ب) تعيين هيئة التنمية لما وراء البحار (ODA) استشاريين للأشراف على المقاول.

٦ - تقوم حكومتك، في خلال ٣٠ يوماً قبل تاريخ استحقاق أول دفعه طبقاً للعقد بتقديم نسختين من العقد الموقع بين جهاز الصرف الصحي للقاهرة هيئة التنمية لما وراء البحار (ODA) ولا يتم تعديل النص أو العقد بدون موافقة مسبقة من هيئة التنمية لما وراء البحار (ODA).

٧ - يندرج هذا المشروع ويحكمه نصوص اتفاق التعاون الفنى المبرم بين الحكومتين في ١٢ نوفمبر ١٩٧٤

٨ - تتضمن حكومتك طبقاً للفقرة (١٢) من الملحق (ب) بهذه الاتفاقية ، إعفاء المعدات المستوردة لمصر لصالح هذا المشروع من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية أو أى أعباء عامة أخرى مماثلة ، وسوف يطبق هذا الأعفاء على المعدات التي يتم سحبها من مصر ، أو يتم استهلاكها خلال المشروع أو يتم تحويلها إلى هيئة الصرف الصحي للقاهرة الكبرى (GOSD).

٩ - تشاور حكومتنا كما هو متبع ، في حالة حدوث أى تغيير يحدث وترى حكومتى أنه من الأهمية بحيث يعوق تقدم المشروع ،

بشأن الإجراءات الكفيلة بحل المشكلة وسبل التدخل الممكنة ، وفي حالة حدوث مثل هذه التغيرات فإن حكومتي تحافظ بحقها في تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية في المشروع .

١٠ - في حالة الترجمة ، يعتد بنص اللغة الإنجليزية لهذا المستند .

١١ - إذا ما لاقت الترتيبات المنصوص عليها بعاليه وفي مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية فأنه ليشرفني أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة مع رد سيادتكم عليها تفاصيل حكومتنا في هذا الخصوص الذي سوف يتم تطبيقه بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم والذي يدخل حيز النفاذ في تاريخ الانهاء من الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية « ( تقوم حكومتك باخطارنا بهذا ) ». \_\_\_\_\_

وانى لاؤكد أن النصوص السابقة مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية . وانى لانهز هذه الفرصة لأجدد سيادتكم عظيم احترامي .

دكتور / موريس مكرم الله

مذكرة مشروع

سعر عقد (١٨) : ٢١٥٨٢ مليون جنيه مصرى .

شاملة المكون الأجنبي (٩٢٩٠ مليون ج.م.) : ١٦٢٤ مليون جك .

تدفع منه إدارة التنمية فيما وراء البحار مبلغ ١٥ مليون جك .

تكلفة أعمال الإشراف (تقريباً) : ٨٠٠ مليون جك .

تمويل إدارة التنمية فيما وراء البحار ODA .

المقترح ٣٠٠ مليون جك .

فترة التمويل المقترن : ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ١٩٩٢/١٩٩١

مصر : مشروع مجاري القاهرة : خدمات التشغيل والصيانة والتدريب «عقد ١٨» والإشراف .

١ - ملخص :

١-١ بدأ تشغيل النفق الرئيسي وباقى مكونات شبكة الضفة الشرقية في يناير . وتشمل الأعمال محطة الرفع بالخصوص والأميرية والتي يعجز المرفق المسؤول عنهما (وهو الهيئة العامة للصرف الصحي) عن تشغيلهما دون مساعدة إضافية .

يوجد عجز خطير في التنظيمات الإدارية ونظم التشغيل والعمالة المدربة .

وسيم الاستعانة بمقاول بريطاني - مصرى مشترك تحت عقد (١٨) لتشغيل وصيانة محطات الرفع تلك لمدة عامين ولتدريب طاقم أفراد الهيئة ثم تسليم المسئولية عن التشغيل والصيانة تدريجياً للهيئة .

٢٠١ وافقت الـ ODA على تحمل تكاليف الموظفين الأجانب بالجنيه الاسترليني طبقاً لعقد «١٨» (١٥ مليون جل) ودفع التكاليف الاستشارية للإشراف (تقدير التكلفة بـ ٨٠ مليون جل) - وتم الدعوة لتقديم عطاءات).

وسيقوم الجهاز التنفيذي الم مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكلى CWO وهو الجهة المنفذة للم مشروع بدفع التكاليف الأخرى لعقد «١٨» (١٢ مليون ج. م. و ١٤٥ مليون جل) مع تكاليف محلية محددة للاستشارى وسيكون الدعم المقدم من الـ ODA مشروع طأً بمأفة الحكومة المصرية على توفير التجهيزات اللازمة لتنفيذ العقد وبالتالي تشغيل محطات الرفع والتعهد بتعزيز التنظيمات الإدارية للهيئة العامة للصرف الصحي (باستشارى تنمية إدارية بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية) حيث تقوم وكالة التنمية الدولية الأمريكية بتمويل استشارى للتنمية الإدارية لهذا الغرض.

٣٠١ ستكون مسؤول راوند ممثل هيئة المعونة البريطانية في مصر حالياً هي المسئولة عن هذا المشروع.

٤٠١ الملحق (ج) يوضح إطار عمل المشروع.

## ٢ - شروط خاصة:

٤٠٢ سيكون الدعم المقدم من ODA مشروع طأً بتأكيد من حكومة جمهورية مصر العربية بأن:

(١) تقوم الهيئة بتعيين أشخاص أكفاء في جميع الوظائف المأذورة عند بدء تشغيل عقد «١٨».

(ب) تخصص الهيئة أفرادا لتلقي تدريب كما هو موضح في عقد «١٨».

(ج) تبقى الهيئة على الأفراد المتدربين لفترة معقولة في الوظائف التي تلقوا تدريباً عليها ولا ينقلهم إلى وظائف أخرى إلا طبقاً لخطة تطوير عملية للوظائف.

(د) توفر الهيئة كافة الآلات والمعدات المطلوبة من قبل الأفراد كي يمكنهم أداء واجباتهم أثناء التدريب وبعده.

(ه) سوف يتلقى الجهاز تمويلات مناسبة لتغطية التزامات الدفع المفروضة عليه بموجب عقد «١٨» والتكاليف الخالية لاستشاري الأشراف ، بالإضافة إلى أي تمويلات إضافية لازمة لتغطية تكاليف مد عقد «١٨».

(و) سوف ينص الجهاز التنفيذي في عقد «١٨» على أن يقوم المقاول بتعيين طاقم موظفين إضافي دون أي تكلفة إضافية على الجهاز التنفيذي أو الـ ODA ، إذا ثبت ضرورة ذلك لاستكمال العقد بالمستوى المطلوب .

(ز) ستواصل الهيئة العامة للصرف ، بعد انتهاء عقد «١٨» ، جميع الإجراءات والمارسات التي تم إتباعها أثناء العقد.

(ى) سيم توفر موارد مناسبة للهيئة لتمويل أعمال تشغيل وصيانة محطات الرفع ، تبعاً لما أوصى به المقاول أثناء وبعد عقد «١٨».

٢٠٢ إذا تقرر اتباع برامج التدريب والمارسات الجيدة لطاقم الموظفين بصورة فعالة فلابد من إعطاء الهيئة سلطة أقوى وتزويدها بميزانية مناسبة ، وتطبيق نطاق الإصلاحات التنظيمية التي من المتوقع أن يوصي بها استشاري التدريمي وذلك في الوقت المناسب .

وعلى ذلك فسيكون التدريمي المقدم من قبل الوكالة ODA مشروع طأب موافقة الحكومة المصرية على تطبيق التوصيات المعتمدة والمقدمة من استشاري التدريمي الممول من USAID على الضفة الشرقية .

### ٣ - وصف المشروع :

١٠٣ لقد تم وضع خطة عقد «١٨» لتكون مدة ستة سنتان يتم خلالهما تزويد الهيئة بالخدمات الازمة لما يلى :

(أ) إعداد الأنظمة والإجراءات الازمة لتشغيل محطات الرفع الجديدة بالضفة الشرقية ، بما في ذلك توفير المعلومات الازمة للإدارة .

(ب) تشغيل وصيانة المحطات طبقاً لهذه الأنظمة والإجراءات .

(ج) تدريب موظفي الهيئة من سيتولوا عن المقاول مسئولية المحطات وتشغيلها وبالتالي ، و

(د) التدريمي الذي سيعقب التسليم للهيئة .

٢٠٣ سوف يتولى المقاول ، بصفة مبدئية ، المسئولية كاملة

وعليه تعيين طاقم الموظفين الخاص به واللازم لتشغيل وصيانة المحطات (سيتم من البداية الاستعانة بعمال من الهيئة للوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة ) .

وفي مراحل معينة من العقد سيتم انتقاء طاقم موظفين من الهيئة وتعيينهم في كل محطة لكي يتم تدريتهم بواسطة المقاول ، وعبر الوقت سيتولون وظائف تنفيذية تحت إشراف المقاول . وعند التأكيد من قدرة الطاقم المدرب على تشغيل المحطات فسوف تحول المسئولية التشغيلية إلى الهيئة . ومن المتوقع الوصول إلى هذه المرحلة بعد ١٠ شهور بالنسبة للخصوص ، إما بالنسبة لمحطة رفع الأميرية ، الأكثر تعقيداً ، فمن المفترض الوصول إلى هذه المرحلة بعد ١٨ شهراً . إما بعد ذلك فعلى المقاول تقديم خدمة «مكافحة النيران» فقط . يسمح العقد لموظفي الهيئة باكتساب المهارات بمعدل أبطأ مما هو مخطط له .

٣٠٣ سوف يتولى نائب رئيس الجهاز عن التشغيل وظيفة مهندس العقد ، أما الأشراف الفنى المفصل والإدارة فسيتولى مسئوليته استشاريون ذو خبرة تحت الوظيفة الرسمية المسماة «ممثل المهندس» .

وسوف يتضمن دورهم الإشرافي ضمان الأنظمة والإجراءات التي سيتم تطبيقها .

٤٠٣ يعتبر العمل على تطوير الموارد البشرية الفعالة أمراً حيوياً بالنسبة للتدريم . سوف يغطي عقد «١٨» جميع احتياجات التدريب . ومع ذلك يتضمن الخطوط الرئيسية المعتمدة لعام ١٩٩٣/١٩٩٢ شرطاً من شروط المشروع مكون من (١٠) أحكام يمكن الاستعانة به إذا استلزم الأمر .

سيتم تحديد المرشحين بواسطة استشاري الأشراف بالاتفاق مع الهيئة .

٥٠٣ يستطيع استشاري التدريم التنظيمي مناقشة جوانب الخلل التنظيمية الداخلية بالهيئة عبر المجلس (انظر الجزء ١١) . وعلى هذا النحو فعليه معالجة العديد من المشاكل الواسعة النطاق والتي يجب حلها لتدريم انجازات ODA . هناك نوع ما من التداخل بين الموضوعات المتعلقة بمحطات الرفع بالضفة الشرقية والتي يجب علاجها من خلال عقد «١٨» إلا وهي الأمان وإدارة الصيانة . ومن الضروري العمل على التنسيق بين الجانبين الاستشاريين ، وضمان استمرار الحصول على المشورة وتجنب الجهد المزدوج .

سوف يتولى استشاري الأشراف للجهاز التنفيذي وموظفو المشروع الخاص باستشاري التدريم التنظيمي هيئة المعونة الأمريكية مهمة التنسيق عن قرب ، كما ستكون هناك مراقبة مباشرة من قبل ODA وتنسيق منتظم مع USAID وغيرها من الجهات المانحة وكذلك السلطات المصرية .

سوف تتم عمليات المراقبة والتنسيق من خلال تقارير الاستشاري وعن طريق الزيارات التفتيشية الروتينية التي تقوم بها ODA وكذلك استمرار الإجراءات الحالية التي تقوم بها مجموعة التوجيه بالمشروع . وإلى جانب ضرورة توفير المراقبة ، عن قرب ، فلابد كذلك من مراعاة الإدارة الموقعة وتحسين مستوى التنسيق الرسمي .

٤ - خلفيّة :

١٠٤ مشروع مغارى القاهره الكبيرى واحداً من أكبر المشروعات الهندسية للصحة العامة قاطبة . ويكون المشروع من شبكات مغارى منفصلة على الضفة الشرقية والضفة الغربية لنهر النيل وفي حلوان .

و هذه الشبكات مصممة لخدم منطقه مساحتها ٨٧٥ كم مربع ، ويبلغ عدد سكانها تقديرياً بحلول عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ١٣ مليون نسمة . ( طبقاً للمؤشرات السكانية الحالية فإن عدد السكان الذين يخدمهم هذا المشروع سوف يزداد ليصل إلى ١٨ مليون نسمة تقريباً بحلول عام ٢٠٢٠ ).

وقد بدأ إنشاء تشغيل مكونات التجميع الرئيسية والنقل في يناير ١٩٩٢ ووفرت ODA الدعم المالي الذي يبلغ إجماليه ٦٤ مليون جنيه استرليني لتصميم وإنشاء والإشراف على هذه الأعمال .

ونحن نقوم أيضاً بتوفير ١٨ مليون جنيه استرليني إضافية للوفاء بجزء من تكاليف الإشراف لعقد «١٦» (إنشاء محطة التنقية بالجبل الأصفر) . وتوضح الخطة والجدوال الموجودة بالملحق (أ) المكونات الرئيسية لشبكة الضفة الشرقية ، وقيم العقود المسندة حتى تاريخه والخصصات المالية السابقة للأ ODA والقروض التجارية المدعمة من هيئة الصادرات البريطانية والتي تبلغ ١٨٥ مليون جل . أما بالنسبة لأعمال معالجة المياه بالضفة الشرقية والمولدة من قرض إيطالي مختلط فلن تنتهي قبل ٤ سنوات أخرى . وحتى ذلك الحين مستمر المغارى في عدم الدخول إلى موقع محطة المعالجة وبدلاً من

ذلك ستصرف في شبكة المصارف الزراعية . لقد ظهر بدء التشغيل الأولى وبالتالي التحويل المتزايد لتدفقات المجارى إلى ماسورة المجمع الرئيسي أظهر مزايا ملحوظة من بينها التخفيف عن مناطق كبيرة من المدينة كانت معرضة لطفح متكرر .

٢٠٤ مولت الـ ODA خدمات الاستشارى «تيلور بى وشركاه» للأعمالالأميريكى المسئول عن المشروع فيما يختص بالتصميم والإشراف . والآن وقد بدأ تشغيل الأعمال الرئيسية للضفة الشرقية (ومن المقرر بدء تشغيل المنشآت الجديدة للضفة الغربية خلال عام أو ما يقرب من ذلك ) فقد بدأ التمويل المشتركة واستمر من الـ ODA للأميريك فى التضاؤل تدريجياً . ونحن بدورنا نخطط لتقليل الدعم الاستشارى تدريجياً عندما تنتهي مسئولية التشغيل والتحميمانة إلى المسئولية المصرية عن المشروع والتعهدات الحالية سوف تغطى أعمالنا حتى عام ١٩٩٤ . وهيئة المعونة الأمريكية لها نفس الرأى ونتوقع أن توفر الخدمات الاستشارية حتى عام ١٩٩٦ تقريراً .

٣٠٤ يتم إنشاء مراقب الضفة الشرقية على نطاق كبير ، فماسورة المجمع الرئيسي والتى تم إنشاؤها كنفق تنتهى بأقطار تصل إلى ٥ متر وتمر أسفل وسط مدينة القاهرة بطول ١٤.٦ كم وبأقصى عمق ٢٢ متر ويعرض هذا النفق مواسير المجمع الموجودة وسيتم تغذيته في الوقت المحدد من مجمعات أخرى ذات أقطار كبيرة (سيتم بناؤها أيضاً كأنفاق) وسيقوم هذا النفق بنقل المجرى الداخلة إليه بطريقة الانحدار إلى محطة رفع النفق بالأميرية . وتشمل تلك المحطة ٨ طلمبات ضخمة طارددة مركزية تدار بالكهرباء وتحصل قدرة كل منها إلى ٣٦٠٠ لتر / ثانية

وتقوم هذه الطلبات برفع مياه المجاري إلى منسوب المجمع الناقل بطول ١٥ كم . ومن المتعدد أن هذه المحطة هي أكبر محطة رفع من هذا النوع تم بناؤها حتى الآن . وعند النقاط الواقعة في وسط المسافة على طول مجمع النقل - في الخصوص والقلج - تقوم محطات رفع حلزونية ضخمة برفع مياه المجاري لاسقاطها بطريقة الانحدار في القطاع التالي للمجمع . وسيتم بناء محطة ثالثة من هذا النوع عند نهاية مصب المجمع الناقل كجزء من محطة المعالجة بالجبل الأصفر المملوكة من الجانب الإيطالي . والمرحلة الأولى لتلك المحطة ستعالج مليون متر مكعب / يومياً من التدفقات (من المخطط أن تصل قدرة المعالجة في نهاية الأمر إلى ٣ أضعاف هذه الكمية) . كما يشمل كل مجمع من مجمعات محطة الرفع على مصدر احتياطي لتوليد الطاقة بقدرة ٧٥ - ١٠ ميجاوات .

٤٤ سيتّم اقسام مسئولية تشغيل شبكة الضفة الشرقية بصفة أولية بين الجهاز والهيئة . والجهاز يتبع وزارة الإسكان والمجتمعات الجديدة والمرافق وتم إنشاؤه خصيصاً لإدارة كافة أعمال الإنشاءات المتعلقة بشبكات المجاري الجديدة في القاهرة . أما الهيئة فهي مسؤولة عن تشغيل شبكات المجاري الموجودة حالياً في منطقة القاهرة الكبرى ورئيس الهيئة يتبع محافظة القاهرة . وقد تم تكليف الجهاز - من قبل الوزارة - بالتأكد من تشغيل وصيانة الأعمال الجديدة بأسلوب مناسب خلال الفترة الانتقالية والتي تصل إلى عامين قبل تسليم تلك الأعمال للهيئة .

ويجب على الجهاز شراء خدمات للوفاء بهذا الالتزام . وسيقع

عبد توفير أفراد للقيام بتشغيل الأعمال الجديدة ومواصلة إدارة المراقبة الموجودة حالياً على الهيئة.

٤٠٤ انتهت دراسة التركيب التنظيمي للهيئة - وهي معروفة لدى المقاولون الذين تولوا هذه الدراسة باسم أمر الشغل «١٤» - والتي صدر تقرير عنها في عام ١٩٩٠ - انتهت إلى أن عملية الأصلاح داخل الهيئة والاستقلال المتزايد في التشغيل كانت أمور حيوية . إلا أنه لم تحدث أى استجابة رسمية من جانب الهيئة للتقرير الخاص بدراسة أمر التشغيل «٤١».

على أنه في أعقاب تعيين رئيس جديد للهيئة، قامت الهيئة بأولى الخطوات على طريق الإصلاحات التنظيمية المطلوبة حيث يعاد تنظيم أعمال التشغيل والصيانة بصفة خاصة لدخول التركيبة الجغرافية ذات مديري التنفيذ المنفصلين لكل شبكة من الشبكات الثلاثة على حدة .

وبالتوازي مع ذلك فقد تم الاتفاق على أن تعهد عملية التشغيل الأولى وأو صيانة المراقبة الرئيسية للمشروع إلى مقاولين .

٤٠٦ قبل الجهاز أن يكون الدعم الذي تقدمه الـ ODA لعقد «١٨» الخاص بتشغيل محطات رفع الضفة الشرقية مقصوراً على التكاليف بالجنيه الاسترليني لموظفي المملكة المتحدة الذين يوظفهم المقاول ، وقد تم إعداد مستندات عقد «١٨» على هذا الأساس . وطبقاً لاقتراح الـ ODA فأئمهم يتولون بصفة أولية المسئولية الكاملة عن التشغيل والصيانة (والتدريب المتعلق بهما) في كل من محطتي الرفع التي بدأ التشغيل الأولى بهما ، وفي المحطة الثالثة «القلج» إذا استلزم

الأمر ذلك أثناء فترة العقد ولكن لفترات أقصر وفي محطات حلزونية أبسط . وقد أعيد طرح العطاءات وتم وضع مخصص مالي لإسناد العقد إلى أقل المتقدمين من المقاولين سعر (شركة BIWATER / ECG). حسبما أوصى بذلك الأميريل ، وقد قبل المصريون بهذا.

٧٠٤ طلب من مكتب « تيلوربى » وعدة شركات بريطانية تعمل في مجال المياه التقدم بعروضها لتقديم خدمات استشارية للإشراف على التنفيذ وتم قبول هذه التوصية في أوائل أبريل .

٨٠٤ لقد قدمت هيئة المعونة الأمريكية اقتراحاً إليها إلى استشاري التدعيم التنظيمي (ISC) وفقاً لما افتقنا على تجهيزات الضفة الشرقية . ولقد تم بحثه ومناقشته الخطط الموضوعة من قبلنا في اجتماعات التنسيق المنتظمة بين ODA و AID ، تلك الاجتماعات التي تعتبر سمة تميز إجراءات تدعم المشروع المتبعة من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على مدى الخمس سنوات الماضية . وسوف تستمر هذه الاجتماعات خلال مدة المشروع كما سيستمر عقد الاجتماعات الرسمية بين مجموعة التوجيه الخاصة بسلطات المشروع وجميع الجهات المأثحة .

#### ٩ - المشروع وسياسات وبرامج التنمية بالدولة :

٩٠٥ لقد ظل المشروع موضع الاهتمام الرئيسي لبرنامجه المعونة البريطانية لمصر لما يزيد على عشر سنوات . وسيظل أضخمهم عنصر منفرد ل برنامجه الخاص بمصر مع تحويل محور التركيز من الإنسان إلى التشغيل والصحيانة . وتفق الأهداف الموسعة للمشروع مع الأهداف العالمية الرئيسية ل برنامجه المعونة البريطانية - ألا وهي تحسين الصحة .

وتحقيق أحوال معيشية أفضل ( وخاصة للفقراء ) وحماية البيئة والحفاظ على المياه.

٢٠٥ تواصل الحكومة المصرية توفير مبالغ ضخمة لتنفيذ المشروع وتعتبرها كأولوية لتدعم الجهة المانحة . وقد بلغت آخر أرقام إجمالي المبالغ المخصصة للمشروع ( بيان مراجعة الأميركي له نهاية عام ١٩٩٠ ) ٢٦٨ مليون جنيه مصرى ، ٨٢٨ مليون دولار أمريكي ، ٤٢٠ مليون جنيه استرليني .

### ٦ - التقييم الفني :

١٠٦ تبعاً لما تم توضيحه بالجزء ٣ فسوف يقدم عقد « ١٨ » : تدريم وتدريب للهيئة العامة للصرف الصحي حتى تصبح لدى هذا المرفق القدرة على تشغيل وصيانة المحطات بطاقم الموظفين الخاص به . تم إجراء مناقشات مطولة مع الجهاز التنفيذي وهيئة الصرف خلال قيام الأميركي بإعداد مستندات العطاء الخاصة بعقد « ١٨ ». تمت دراسة العطاءات في آخر عام ١٩٩١ وطالبت ODA بمزيد من المعلومات والتوضيحات عن الاقتراح الخاص بأقل مقدم عطاء . وقد تلقينا ذلك بالفعل كما أجيئت جميع ت Saulatna ، ونافق نحن والمصريون على اختيار المقاول .

٢٠٦ في يناير ١٩٩٢ قامت بعثة تقييم تابعة لـ ODA بالتصديق على الاقتراح المقدم لمساعدة الجهاز والهيئة على ضمان الاستخدام السليم للاستثمارات المقامة بالضفة الشرقية . وقد صرحت البعثة بأن المشروع ، كما هو موضح في هذا الغرض ، يجب أن يبدأ في السريان .

٧ - العمالة والبيانات والخدمات المطلوبة :

١٠٧ توضح مستندات العطاء الخاصة بعقد «١٨» بصورة مفصلة متطلبات العمالة والمعدات التي يجب توفيرها من جانب المقاول البريطاني وشريكه المصري والهيئة العامة لصرف الصحي . إذا وأجهزة المقاول صعوبة في تعين طاقم موظفين محلي كفوء ذو جودة عالية فربما يحتاج إلى تعين طاقم أجنبي إضافي لشغل الوظيفة . وسوف يتلزم الجميع ، من الناحية التعاقدية ، بتقديم بيانات للجدول الزمني الموضوع للعقد .

٢٠٧ سوف يشتمل عقد استشاري الإشراف كذلك على متطلبات «عمالة مفصلة». لن تتطلب أعمال الإشراف بعد شهر ٣ شغل جميع أعضاء الفريق ، ولكن في الفترة حتى شهر ٨ سوف يخصص جزء من وقته لمساعدة الهيئة على تحديد الطاقم المناسب للتدريب .. الخ ضمن عقد «١٨». أما بعد ذلك فلن يعمل الفريق بأكمله في واجبات الإشراف الخاصة بعقد «١٨» ، وتدعمه مستندات العطاء مقدمي العطاءات للتوضيح وسوف يستغل وقت الموظفين في أعمال غير ممولة من جانب المشروع .

٣٠٧ سوف يتولى المشروع تشغيل وصيانة محطات الرفع التي تعمل حالياً . ويتوقف استمرار تشغيل المحطات طوال الوقت على ما يقدمه المصريون من خدمات .

٨ - المبررات الاقتصادية :

١٠٨ من المحسوب أن هناك ٦ مليون شخص يخدمهم مشروع الضفة الشرقية ، وستتوافر لهم مزايا صحية من هذا الجزء من مشروع

الصرف الصحي للقاهرة الكبرى . وحيث إنه قد تم تحديد المزايا كميا فقد قبلت إدارة التنمية البريطانية أنها مبررات لإنفاق الإدارة على الانفاق الجديدة ومحطات الرفع والتكاليف المرتبطة بذلك في الضفة الشرقية . ويعمل مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبرى على تحسين كفاءة شبكة صرف تصرفات مياه المجاري كما يوفر طاقما لاستيعاب التصرفات المتزايدة حتى عام ٢٠١٠ ولذا فستبي هذه المزايا مستمرة حتى عام ٢٠١٠ وبعد ذلك سنجعل التصرفات المتزايدة من الضروري تخصيص مزيد من الاستثمارات لمنع تكرار الطفح .

٢٠٨ إن المرافق الجديدة الخاصة بالطلبات ضرورية لتشغيل شبكة الضفة الشرقية . والهدف من عقد «١٨» الحالى هو تمكين هيئة الصرف الصحي من تشغيل هذه المرافق بنفسها . ويمكن إليضاح المبررات الاقتصادية بأخذ البذائل التالية في الاعتبار :

(١) استمرار التعاقد لتشغيل مرافق الطلبات :

يتكلّف التعاقد مع طاقم التشغيل في الوقت الحالى نصف مليون جنيه استرليني لمدة ٣ أشهر ، وسيؤدي الاستمرار فيه إلى الوصول بالتكلفة إلى حوالي ٤ مليون جلٍ في الشهر . ويؤدي التسليم إلى الطاقم المحلي على مراحل بموجب العقد «١٨» إلى تكلفة أقل للعقد حيث يكون مقداره ٣٧٧ مليون جنيه استرليني لمدة ١٨ شهرا . وتشير الحسابات أنه بعد انتهاء عقد «١٨» ستتمكن هيئة الصرف الصحي من تولي التشغيل بدون تكلفة إضافية بسبب العاملين . ويمثل عقد «١٨» بذلك استراتيجية تشغيلية أكثر كفاءة عن استمرار التعاقد لتشغيل مرافق الطلبات .

(ب) محفوظة تشغيل الراافق الجديدة بدون ابرام عقد «١٨» :  
يعتبر المستشارون الهندسيون أنه ليس من الممكن لهيئة الصرف  
الصحي أن تتولى تشغيل محطات الطلببات بدون مساعدة خارجية  
مثل النوع المقترن في عقد «١٨». ويشارك الجهاز التنفيذي في هذا  
الرأي والذي يغطي تكلفة المقاولين الخارجيين . وسيؤدي التشغيل  
والصيانة غير المناسبين إلى الانهيار السريع للطلببات مما سيؤدي إلى  
الرجوع إلى تشغيل الشبكة القديمة أو طفح على نطاق واسع مع تحمل  
تكلفة تدهور الصحة العامة التي يقتضيها هذا الوضع .

(ج) تنفيذ عقد «١٨» على نطاق ضيق :

قد يكون من الممكن تسليم المسئولية لهيئة الصرف الصحي على  
مدى زمن قصير مع مساعدته خارجية أقل مما هو متصور تحت العقد  
«١٨». ومع ذلك فقد وضع عقد «١٨» على أساس تقديم الحد الأدنى  
من المساعدة الخارجية لتمكين هيئة الصرف الصحي من تشغيل وصيانة  
محطات الرفع بأسلوب آمن وكفاءة من ناحية التكلفة والفاعلية .  
وسيؤدي أي تخفيض في مجال عمل عقد «١٨» إلى زيادة المخاطر  
المعرض لها طاقم التشغيل ، وزيادة تكلفة التشغيل والصيانة وزيادة  
مخاطر التشغيل غير المناسب مما قد يؤدي إلى فشل عمل الطلببات  
(النظر أعلاه) . ويتبقى للطلببات ، في ظروف التشغيل والصيانة  
المناسبين ، أن تبقى لمدة من ٢٠ - ٢٥ سنة . وستؤدي طرق التشغيل  
السيئة إلى تقصير عمر الطلببات والتي تكلفت ٢٨ مليون جنيه  
استرليني . وإن ما يبرر دفع تكاليف عقد «١٨» هو تأخير إحلال  
الطلببات من سنتين إلى ثلاثة سنوات أو خمسة ( وذلك بخصم  
التكاليف المستقبلية بقيمة ١٠٪ لتمثيل تكلفة رأس المال ) .

ومن المتوقع تحسن في أساليب التشغيل والصيانة الواردة ضمن عقد «١٨» وذلك لتحقيق هذه الزيادة في العمر التشغيلي للطلمبات.

**(د) الرجوع إلى الشبكة القديمة لصرف مياه المجاري :**

إن الرجوع إلى تشغيل الشبكة القديمة يمثل التخلّي عن استثمارات مقدارها ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في مشروع الضفة الشرقية مع ما يتبع ذلك من المزايا المهدّرة وسيحدث طفح في المجاري بصورة متكررة بدرجة كبيرة مع زيادة المخاطر الصحية وستحتاج محاولات صرف مياه المجاري باستخدام الشبكة القديمة إلى تكلفة أكبر لعملية التشغيل والصيانة من تكلفة تشغيل الشبكة الجديدة وكذلك استخدام طلمبات ذات كفاءة أكبر. وسيكون الخيار عندئذ أكثر تكلفة وأقل كفاءة.

٣٠٨ وبالتالي فإن نقل المسئولية عن تشغيل محطة الطلمبات إلى هيئة الصرف الصحي من خلال عقد «١٨» هو الحل الأكثـر فعالية من ناحية التكلفة لضمان الحصول على مزايا مشروع الصرف الصحي للقاهرة بالضفة الشرقية وذلك بتكلفة تمثل ٧٥٪ من الاستثمار الذي تم إنفاقه بالفعل.

**٩ - التقييم المالي :**

١٠٩ تساهم السياسات والنظم المالية التي تعامل هيئة الصرف الصحي في ظلها بصورة كبيرة في المشاكل التي تعاني منها الهيئة. فيتم تحصيل العائد عن طريق رسوم إضافية بواسطة هيئة المياه تضاف إلى فواتيرها. وستزداد النسبة المئوية المحمولة والتي تبلغ ٢٠٪ حالياً والتي

من المخطط رفعها إضافياً إلا أنها ستبقى عاجزة عن مواجهة احتياجات الهيئة . وإضافة إلى أن مستوى الرسوم ما زال غير مناسب فإن النظام المعمول به ما زال أيضاً غير مناسب حيث تذهب العوائد مباشرة إلى وزارة المالية والتي لا تفرق عند توفير احتياجات الإنفاق . هذا ، وإضافة إلى أنه ليس للهيئة مسئوليات تجاه التحصيل ، فلا يعطى ذلك حواجز أو سلطة لهيئة الصرف الصحي لزيادة العوائد .

٢٠٩ هيئة الصرف الصحي حالياً كجزء من الميزانية المركزية للحكومة ، بنظام قياسي يحتوى على أربعة أقسام لتشغيل الموظفين ، وتكلفة التشغيل الأخرى والإنفاق الرأسمالي ومدفوعات تسديد القروض . وبتحكم في القسمين الأول والآخر بالكامل الحكومة المصرية مع إعطائهما نظام المراقبة الذى تمارسه هيئة التنظيم والإدارة على مستويات الموظفين والمكافآت . إضافة لذلك فإن المصاروفات الرئيسية تقع خارج نطاق تحكم هيئة الصرف الصحي حيث تدفع فواتير الكهرباء والوقود من الحكومة المصرية . ويؤدى ذلك إلى مساعد هيئة الصرف الصحي بصورة جيدة حيث تبدو أرقام الميزانية بصورة وهمية وتدفع الفواتير بصورة دائمة إلا أن مثل هذا النظام لا يفعل شيئاً لتشجيع الإداراة التنفيذية العجيدة .

وليس لدى هيئة الصرف الصحي بتشكيلها الحالى الإدارة الذاتية المناسبة للمصاروفات أو العوائد لضمان التشغيل الكفاء والاستمرارية المالية . فيعطي العائد المالى فى الوقت الحالى ٢٥٪ من تكلفة التشغيل . وبموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تتبعه الحكومة المصرية فيوجد لهيئة الصرف الصحي مجال لمزيد من الحرية

المالية وحتى القدرة على استمرارية نظام تمويلي إلا أن الأمر يقتضي إصلاحات تشريعية وإدارية جوهرية لتحقيق ذلك . ومن المتوقع أن يدخل استشارى التنمية الإدارية تحسينات على نظم الإدارة والمراقبة المالية إلا أنه من غير المحتمل أن يؤثر ذلك بصورة كبيرة بدون إصلاحات رئيسية في السياسات وفي هيكل المؤسسة .

٤٠٩ ولا توجد حتى الآن حسابات واضحة لزيادة تكلفة محطات طلبات الأمانة والخصوص أو لشبكة الصرف الصحي في الضفة الشرقية وقد قام الأميريك بعمل بعض الحسابات الأولية والتقريرية غير أن هذه الحسابات تختص بالهيئة ككل ولم تدخل في حسابها الوفورات الممكنة مثل نقل الموظفين بدلاً من تعينهم والوفر في التكلفة المرتبطة بوقف تشغيل المنشآت القديمة ضمن الدراسة الخاصة بزيادة تكلفة التشغيل والصيانة المستقبلية على الرغم من أن الشروط الخاصة بهذه الدراسة تعطي اهتماماً قليلاً للحاجة إلى النظر إلى الزيادة الصافية في التكلفة بدلاً من النظر إلى الزيادة الكلية . وسيقوم استشارى التنمية الإدارية بمراجعة نظم الإدارة المالية إلا أن البرنامج يبدو فيه التركيز على برامج الـ IT بالنسبة إلى قضايا المصادر البشرية والهيكلية . وسيتم إثارة هذه القضايا بواسطة إدارة التنمية البريطانية في تعليقها على خطة عمل استشارى التنمية الإدارية

#### ١٠ - التقييم الاجتماعي وتقسيم النظم :

١٠ - ١ هناك حاجة إلى تقوية أساسية للنظم والأساليب السائدة في هيئة الصرف الصحي . وستقوم هيئة المعونة الأمريكية بتغطية هذه الحاجة للمرافق ككل . وتبدأ عملية تقديم المساعدة اعتباراً من مارس

١٩٩٢ في التشغيل بصورة فعالة . وهناك خطر في أنه بدون المساعدة الإضافية بعد تشغيل مراقب الضفة الشرقية الجديدة ألا يتم الأخذ بأساليب التشغيل والصيانة المناسبة مما لا ي العمل على استمرار بقائها .

١٠ - ٢ و يهدف هذا المشروع إلى أن يكون حلقة اتصال بين عملية بدء تشغيل المراقب الجديدة بمساعدة الأجانب والتشغيل الذي يدعمه مرفق محلياً يعمل بصورة مؤثرة . ولذا فقد تم وضع تنظيم له يعمل على وضع أساس وأساليب عمل جيدة تحت إشراف أجنبي ثم بعد ذلك نقل للمسؤولية بصورة متزايدة لترسيخ مفاهيمها في المرفق على مدى سنتين وهناك اجماع على أن الوزارة الطويلة المدى لأعمال تشغيل وصيانة الشبكة تعتمد على التقوية على نطاق واسع والتي يتعين على هيئة المعونة الأمريكية تقليلها .

١٠ - ٣ وقد وضعت هذه المعالجة من خلال عملية تقييم النظم السارية وهيئه الصرف الصحي (أمر الشغل ٤١) والتي مولتها إدارة التنمية البريطانية وهيئة المعونة الأمريكية والتي تتضمن فيها الحاجات اللازمة لتطوير المرفق . و توصي باتباع أسلوبين للاقتراب من الحل :

- مساعدة فنية للقيام بالتشغيل والصيانة على نطاق واسع .

- تدعيم للمساعدة الفنية المتخصصة للمرافق عن طريق توظيف مقاولين لتشغيل المخططة لفترة ابتدائية .

وستقوم إدارة التنمية البريطانية في هذا المشروع بتمويل هذه المساعدات المقدمة لمراقب الضفة الشرقية في حين تقدم السوق الأوروبية مساعدات مماثلة في حلوان .

وتقوم هيئة المعونة الأمريكية بتمويل برامج التدريم والمساعدة لمرافق الضفة الغربية وللشبكة ككل في مجال التشغيل والصيانة بموجب استشارات دعم نظم وأساليب العمل.

٤ - وستعالج استشارى دعم النظم وأساليب مجالاً واسعاً من المشاكل التي تم تحديدها في أمر الشغل (٤أ). وسيهدف إلى دفع عملية إصلاح العلاقة بين الحكومة وهيئة الصرف الصحي لتوفير مزيد من الاستقلال من خلال إطار المحاسبة لتحديد المسئولية ، وسيلة م المشورة بخصوص مزيد من إعادة التنظيم الداخلي والتطوير لهيئة الصرف الصحي .

وينفذ أساليب الإدارة المتطورة بناء على توصيات أمر الشغل (٤أ) سيساعد في معالجة مشاكل التمويل في المستقبل والخاص بهيئة الصرف الصحي مع المساعدة ، في التخطيط وتنفيذ التدريب. وسيتم تجهيز خطة عمل ابتدائية بعد شهر من ابتداء العمل في تقديم الاستشارات وقد تم عمل ترتيبات بواسطة إدارة التنمية البريطانية لمعرفة الملاحظات التي ستبدى عليها . وسيكون ذلك فرصة لإثارة أي ملاحظات أو قلق بشأنها .

#### ١١ - التقييم البيئي :

١- إن مساحة ضئيلة من مصر هي المشغولة بالسكان وهي بين ٤ - ٦٪ ويعيش ٨٠٪ من السكان في القاهرة ودلتا النيل. ويعيش تقريراً معظم التعداد السكاني لمصر بالقرب من النيل ، وقنوات ومصارف الري بالقرب من المخاطر التي تمثلها الكائنات الناقلة للأمراض التي تتكاثر في مياه المجاري غير معالجة بالقاهرة .

وكانت مياه المجاري بالقاهرة ، قبل مشروع القاهرة الكبرى ، تلوى بدون معالجة في المجاري المائية ، والتي كانت تطفح من آن إلى آخر ناشرة مياه المجاري في الشوارع . وتمر مياه المجاري بعد ذلك عن طريق شبكة للمصارف تصب في البحر المتوسط سواء عن طريق دلتا النيل أو عن طريق واحدة من البحيرات العديدة على الساحل الشمالي . ونتيجة لذلك فإن البحيرات الشمالية تعاني من تلوث شديد . وتشير الحسابات أنه حتى يمكن الوفاء بالطلب المتزايد على الماء في مصر فسيكون من الضروري بحلول عام ٢٠٠٠ إعادة استعمال ١٨ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الصرف ومياه المجاري وذلك رغم المخاطر التي في ذلك .

١١- ٢ حتى يمكن تقليل حوادث الأمراض المتعلقة بمياه المجاري فمن الضروري إنشاء وتشغيل نظام كفاء لتجميع مياه المجاري ومعالجتها . ويعالج مشروع القاهرة الكبرى مشكلة إزالة مياه المجاري من القاهرة وسيؤدي إلى تحسين كبير في صحة البيئة . وسيتم تحقيق تخفيف كبير في تلوث في المياه الخارجة إلى المصادر عند ما يتم إنشاء محطات معالجة مياه المجاري بالقاهرة . وعلى الرغم من ذلك فحتى يستمر جنى مزايا المشروع فسيكون من الضروري إرساء أساليب سليمة للتشغيل والصيانة وتوفير التدريب اللازم على تشغيل المشروع . وسيتم ضمان ذلك جزئياً عن طريق المشروع .

١١- ٣ وسيكون الحكم على التأثير الصحي على المشروع صعباً وتوجد كمية ضخمة من البيانات الخاصة بال موقف الصحي بالقاهرة ولكن في حين تبين الإحصائيات انخفاضها في معدل الإصابة بالأمراض

المعدية بالقاهرة خلال الـ ١٥ سنة الماضية شاملة تلك الأمراض المرتبطة بالفقر، إلا أن ذلك يمكن ، أن يعزى إلى البرامج الصحية الأخرى والتي يجري عملها بالقاهرة إضافة إلى مشروع الصرف الصحي .

١١- ستقوم إدارة التنمية البريطانية بتقييم التأثير الصحي للمشروع وذلك باستخدام مؤشرات مختارة يمكن حسابها . وبناء على طلب إدارة التنمية البريطانية ستقوم هيئة الصرف الصحي بجمع بيانات عن عدد مرات الطفح وتكراره بالقاهرة وقياس نوعية مياه المجاري وتلوثها في مراحل مختلفة من مرور مياه المجاري في الشبكة . وسيكون ذلك متاحاً للاستخدام في عملية التقييم المرحل الخطة لجراوها في أواخر هذا العام .

#### ١٢ - التمويل :

#### ١٢ - ١ فيما يلي التكلفة المحسوبة :

التمويل	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٦/٩٥	الإجمالي بالألف جلك
عقد « ١٨ » ... ... ...	١٠٠	٠٤١	٠٠٧	١٤٨٠
التكلفة الإضافية للتعبئة المبكرة ... .....	٠٠٢			
الإشراف على عقد « ١٨ » (إجمالي ٧٥ شهر / رجل في مصر وبريطانيا) ...	٠٤٤٠	٠٢٧	٠٠٩	٨٠٠

١٢ - تم حساب تكلفة عقد «١٨»، بعد عملية طرح عطاءات تولاها الأمبريك بشرط قيام إدارة التنمية البريطانية بتغطية اللازم بالجنيه الاسترليني.

١٢ - ٣ تم الدعوة إلى طرح عطاءات خاصة باستشاري الإشراف سوف يقوم استشاريو الهندسة والمالية والتنظيم والإدارة بدراسة بيانات الموظفين المقترحة للتأكد من ملاءمتها. وستكون فئات الرسوم هي تلك التي تم الإنفاق عليها مع القسم الاستشاري في ODA.

#### ١٣ - اجراءات التنفيذ :

١٣ - ١ بدأ تشغيل محطات الرفع بالأميرية والخصوص في يناير ١٩٩٢. لم يتوفّر لدى الهيئة المخبرة اللازمة لتشغيل هذه المحطات بما تحتويه من أساليب فنية جديدة، ولذلك فقد عينت مقاولاً مؤقتاً من أول يوم لحماية الاستثمار. لا يتضمن العقد تطوير الأنظمة والإجراءات أو التدريبات التي يغطيها عقد «١٨». من الضروري الإسراع في تنفيذ عقد «١٨» وسيستلزم على استشاري الإشراف متابعة عقد «١٨» منذ بداية هذا العقد.

١٣ - ٢ لقد كان عقد «١٨» موضوع مناقشات مطولة للغاية داخل ODA سيم عمل اتحاد شركات بريطاني - مصرى مشترك مع لغطية تكاليف بعض الموظفين الأجانب بالشركة البريطانية.

سوف يتسلم مقدم العطاء الفائز (BIWATER/ECG) عقداً موقعاً من الجهاز التنفيذي وموافق عليه من قبل ODA ويشتمل على نطاق العمل المفصل وإجراءات الدفع . يتم إعداد وإقرار مستخلصات العقد بواسطة استشاري الإشراف ثم تقدم إلى ODA لدفع جزء الجندي الاسترليني المعتمد والخاص بأميريك ، ثم إلى الجهاز لدفع التكاليف المصرية . سوف يستغرق تنفيذ المشروع سنتين إلى جانب مدة الاحتجاز مما يعني أن الدفعة الأخيرة سوف تصرف في ١٩٩٥/١٩٩٤

#### ١٤ - إجراءات تشغيل المشروع المكتمل :

١٤ - ١ سوف يتولى مقاول عقد «١٨» تشغيل الأعمال بالأميرة والخصوص لمدة سنتين من بدء التشغيل . وفي خلال هذه الفترة سيتلقى موظفو الهيئة تدريجياً كاملاً يعقبه تسليم مقسم على مراحل .

وأثناء الستة شهور الأخيرة من العقد ستكون الهيئة مسؤولة بالكامل عن المخطتين . سوف يشغل موظفو الهيئة جميع الوظائف مع حصولهم على مشورة المقاول .

#### ١٥ - مراقبة المشروع :

١٥ - ١ سيتولى استشاري الإشراف إعداد التقارير الشهرية الخاصة بتقدم عقد «١٨» والتقارير الربع سنوية الخاصة بالأعمال الاستشارية ، على أن تم مراجعتها بواسطة الاستشاريين وإدارة غرب وشمال أفريقيا والبحر المتوسط .

أما المراقبة الفعلية فسوف تتم من خلال زيارات دورية إلى القاهرة يقوم بها كبار استشاري الهندسة والمالية والتنظيم والإدارة وغيرهم من موظفي ODA.

سوف تتولى السيدة / راوند ، ممثلة هيئة المعونة البريطانية في مصر مسئولية المشروع .

الاعمادات السابقة لمشروع مغارى القاهره الكبيرى كما يلى:

- (أ) PEC (79) 1 / ١٥ / ٧٩ / ١١٥      ١ر٢ مليون جنيه استرليني  
أعمال استشارات أولية.
- (ب) PEC (82) 41 / ١٠ / ١٣ / ٨١ / ٨٧٥      ٢ر٧٥ مليون جنيه استرليني  
أعمال استشارات أولية.
- (ج) PEC (80) ٥ / ٨٠ / ٨٠ / ٥      ٢ر٠ مليون جنيه استرليني  
تقديم أعمال تحديد العلاج المطلوب.
- (د) PEC (80) 32 / ١٢ / ٨٠ / ٦ر٤      ٢ر٤ مليون جنيه استرليني  
أعمال التصميم التفصيلية والأعمال الوظيفية.

٣٢١ مليون جنيه استرليني الإسرا  
على إنشاء العقود المولدة ٨٠٨٠٢٣  
مليون جنيه استرليني ٨٠٨٠٣٣  
مليون جنيه استرليني ٨٠٨٠٣٣  
الاسترليني لجزء من عقود النفق  
الرئيسي والجماعات ٠٤٠ مليون جنيه

للسوري لتكاليف التدريب بالاسترالي

١٩٥٠ مليون جنيه استرالي للطوارى

(ز) ٨٦/١٢ PEC(86) 39

١٦٦٦ مليون جنيه استرالي  
للإشراف الإضافية ٥٢١٥ مليون

مليون استرالي لمستندات العطاء الجديـد

للمجـبـلـ الأـصـفـرـ ١٥٠ مـلـيـونـ

استراليـ لـ الطـوارـىـ .

٧٨٠٤ مـلـيـونـ استرـاليـ ٨٩/٧ PEC(89) 50 (حـ)

الإـشـرـافـ عـلـىـ إـنـشـاءـ إـيـنـفـاـقـ الفـرـعـيـهـ  
ذـاتـ الـأـوـرـيـةـ .

٨٩/٨/٣٩ مدـيرـ إـدـارـةـ (طـ)ـ

الـرـئـيـسـيـهـ .

٩٠١٨٧١ مـلـيـونـ جـنـيهـ استـرـاليـ

جزـءـ مـنـ تـكـلـفـةـ إـلـيـسـرافـ عـلـىـ محـلـةـ  
تنـقـيـةـ الـجـبـلـ الـأـصـفـرـ .

الـإـجمـالـ ٦٠٠٦٦ مـلـيـونـ جـنـيهـ استـرـاليـ

### خلاصة شروط استشاري التنمية الإدارية

يمكن تلخيص وتقسيم الأهداف الخاصة التي يتوجه إليها العمل والمتوقع إنجازها عن طريق مقاول دعم التنظيم من خلال قيامه بدور تأزري ومنسق بالكامل مع الهيئة كما يلى :

تقوية الكفاءات الإدارية .

وضع نظم لإدارة البيانات بالكمبيوتر .

وضع إجراءات لإدارة وعمليات الصيانة .

وضع برنامج فعال لإدارة المخازن .

تدبير المعدات الحيوية الضرورية وقطع الغيار .

تحقيق انتعاش مالي .

تحقيق فاعلية في التنظيم .

وضع اللوائح الداخلية والإجراءات .

رفع قدرات طاقم موظفي الهيئة .

تعزيز قدرات التدريب الداخلي .

تقوية أساليب الشؤون الإدارية

تطوير مهام وإجراءات إدارة الأمن والسلامة .

تقوية قدرات قسم تنظيف المعاشر .

تنفيذ علاقات التوأمة المعقدة مع المدن الأمريكية .

### استراتيجية المشروع والتالي المتوقعة

الغرض من استخدام مقاول دعم النظم المؤسسية والهيكلية هو تقوية الإدارة التنفيذية والتنظيمية والفنية والإدارية وأساليب عملها في الهيئة . والهدف هو أن يوفر للهيئة وب بواسطتها أدوات تطوير واستمرار بقاء هيئة ذات إدارة تنفيذية وتنظيمية قوية توفر تحت بذرها المهارات والأساليب والنظم والسياسات والمعدات والقدرة التنفيذية لحل مشاكل التنفيذ المعقد مع الاستجابة للحاجات المتغيرة للبيئة والمواطنين بالقاهرة .

هذا ومن المتوقع أن يقوم المقاول بأداء العمل بالتعاون الوثيق مع مديرى الهيئة في كافة جوانب المشروع . ولا بد أن الهيئة تستشعر وتومن بأن نظم العمل التي تم تطويرها والإجراءات التي تم إنجازها هي محصلة جهودهم بالإضافة إلى الدعم المقدم من الآخرين .

ولا بد أن ترتكز الاستراتيجية الأولية لمشروع على تدريب مديرى الهيئة في إطار الحاجة إلى إحداث تغييرات واستئثاره حماستهم للحصول على الدعم الكامل منهم . وبعد ذلك يتم تطوير النظم الإدارية والبرامج بطريقة تعاونية معهم لضمان تفويت هذه النظم والبرامج ثم يأتي التدريب على تطبيق المفاهيم الجديدة .

## مشروعات الفضة الشرقية والمقاولون :

ن الكلفة الكلية م.ج استرليني	الانتهاء	البدء	اسم المقاول	وصف العقد
٣٣	٩١/٩	٨٤/١١	كريستيان نيلسون ومصر لأعمال الاستئناف المسلح	١ - محطة رفع الأميرة مدنى
١٢	٩١/١٠	٨٤/٧	شركة جنرال إلكتريك	٢ - محطة رفع الأميرة ميكانيكا و كهرباء
٩٣	٨٨/٧	٨٥/٧	اتحاد الصرف الصحي للقاهرة	٣ - النفق الرئيسي من سوق السمك إلى الأميرة
٤	٩١/١١	٩٠/٣	شركة النصر العامة المقاولات	٣ - أعمال تبطين الطوب بالنفق الرئيسي
٨٠	٨٩/١٢	٨٤/١١	شركة ليلى العمليات ومصر للهندسة	٤ - النفق الرئيسي سوق السمك
٦٦	٩٣/٣	٩٠/٣	اتحاد الصرف الصحي للقاهرة	٥ - نفق بولاق الفرعى
٣١	٩٠/٢	٨٤/٩	المقاولون العرب	٦ - المجمع من الأميرة إلى حدود المدينة
٢٦	٩٠/٨	٨٥/٩	محار إبراهيم	٧ - المجمع من حدود المدينة إلى الخصوص
٣٣	٩١/١٢	٨٥/٥	شركة الإنشاء والتعمير (حسن درة وشركاه)	٨ - المجمع من الخصوص بليبل الأصفر
٤٩	٩١/١٢	٨٧/١٠	كير العالمية	٩ - محطة القلعة والخصوص
٩٦	٨٩/٨	٨٦/٤	اتحاد الصرف الصحي للقاهرة	١٢ - النفق الرئيسي من عين الصيرة إلى حابدين

وصف العقد	اسم المقاول	البدء	الاتهاء	التكلفة الكلية م.ج استرليني
١٦- محطة المعالجة بالحبل الأصفر - محطة رفع المدخل ومرافق الحماة	انسالدو	٩١/١٠	٩٥/١٠	٥٥
	انسالدو / شركة النصر العامة للإنشاءات			

التكلفة الإجمالية بالاسترليني باستخدام سعر التحويل عند بداية العقد.

ملحوظات :

- ١ - عقود ممولة جزئياً من إدارة التنمية.
- ٢ - يقوم الاستشاري تيلور بي وشركاه بالإشراف على التنفيذ في عقود الضفة الشرقية.

وتقود إدارة التنمية البريطانية بتمويل تكلفة التصميم وتكلفة فحص المعدات في عقد ١٦ - ١ وتكلفة الاسترليني الازمة للإشراف على كل العقود الأخرى.

٣ - يشمل الاتحاد البريطاني المصري لمشروع الصرف الصحي بالقاهرة:

- تارماك العالمية المملكة المتحدة.

- بالفور بي للإنشاءات المملكة المتحدة.

- سيمنشن العالمية المملكة المتحدة.

- ادموند ناتال المملكة المتحدة.

- المقاولون العرب مصر.

## الاطار العام للمشروع

التاريخ: ١٩٩٢/٤/٩

عنوان المشروع : عمليات التشغيل والصيانة والتدريب بمشروع  
الصرف الصحي بالقاهرة ، مصر .

وصف المشروع :

(أ) التشغيل والصيانة والتدريب بالأميرة والخصوص ،  
(عقد ١٨) .

(ب) إجمالي تكاليف الإشراف الاستشاري لعقد ١٨

رقم المرجع: PFA-EGY-WRI ٠٢٤/٨٥٨/٠١٨٨٩٩١

مدة تمويل ODA :

من: أبريل ١٩٩٢

إلى: سبتمبر ١٩٩٤

إجمالي تمويل ODA .

٣٣ مليون جنيه استرليني .

تاريخ إطار المشروع المجهز / المعدل :

المعدل ٢٥ مارس ١٩٩٢

هيكل مبادرة المشروع :

الأهداف الأكثر شمولاً (على مستوى القطاع أو المستوى القومي) .

مشروع مجاري القاهرة باكمله :

- القضاء على طفحات المجاري بالقاهرة.
- منع تلوث مجاري المياه.

ـ تحسين الصحة العامة عن طريق تقليل التعرض للمجاري الغير معالجة وذلك من خلال توفير نظام مجاري بالقاهرة الكبرى يعمل بصورة سليمة عن طريق :

- ١ - إحلال وتجديـد النـظام المـوجـود حـالـيـاً.
- ٢ - إنشـاء نـظـام تـجمـيع وـنـقـل جـديـد لـإـلـقاء مـيـاه الـمـجـارـى خـارـج الـقـاهـرـة.
- ٣ - معـالـجة مـيـاه الـصـرـف وـفـقاً لـالـمـقـايـيس الـمـعاـصرـة.
- ٤ - تشـغـيل وـصـيـانـة جـمـيع الـمـرـاقـق عـلـى نـحـو سـلـيم.
- ٥ - إـعادـة استـخـدام مـيـاه الـصـرـف الـمـعـالـجة فـي أـغـرـاض مـفـيـدة وـاسـتـصـلـاح الـأـرـاضـى بـالـحـمـأـة الـمـعـالـجة.

المشروع الفرعى :

التشـغـيل الفـعـال وـالـسـلـيم لـنـظـام :

مـؤـشرـات الـإنـجـاز وـالـقيـمة ؟  
الأـهـدـاف الـأـكـثـر [شمـولاً ( على مـسـطـوى الـقـطـاع أو الـمـيـسـتوـيـ القـوـيـ ) ].

- ١ - منع مـيـاه الـمـجـارـى مـن الـشـوارـع .
- ٢ - تـحسـين مـسـطـوىـات التـلـويـث .

- ٣ - تقليل الأمراض الناتجة عن المعيارى .
- ٤ - إقامة نظام تحويل يعمل بصورة متكاملة ويخدم ١٨ مليون شخص حتى عام ٢٠١٠ .

نص عقد ١٨ العلامات الرئيسية كتلك المذكورة أعلاه ، ولكن نسبة لنظام الضفة الشرقية سوف تم مراقبة التقدم المحرز بها بواسطة استشاريو الأشراف .

#### • كيفية تقدير أو تقييم المؤشرات :

- الأهداف الأكثر شمولاً (على مستوى القطاع أو المستوى القومي)
- الملاحظات والتقارير .
  - الاحصائيات القومية عن الصحة .
  - التقارير التقييمية بواسطة إدارات التقييم في USAID AND ODA .
  - . تقارير الاستشاريين والمرشدين .

#### • الافتراضات والمخاطر والشروط :

- الأهداف الأكثر شمولاً (على مستوى القطاع أو المستوى القومي).
- الافتراضات .

يتم توفير التمويلات اللازمة لتكاليف التشغيل والصيانة بالعملتين (الجنيه المصري والجنيه الاسترليني) يتم الانتهاء من إنشاء بو إخلال وتجديده للأعمال المتبقية وللأذمة لخدمة عدد السكان المقرر ، وذلك وفقاً للجدول الزمني .

التشغيل والصيانة السليمة لأنظمة المعيارى المكتملة .

تحصل الهيئة على تدريم تنظيمي وتدريب من خلال USAID AND ODA

وتعمل على توفير طاقم موظفين كفاءة لتشغيل النظام بعد ارتكاب تخلص مسئولية التشغيل إلى هيئة قادرة مع حرية إدارة عمليات التشغيل بصورة فعالة.

افتراض :

- استكمال الاستثمارات المتبقية.
- يدعم استشاري التنمية الإدارية تنظيم وإدارة الضفة الشرقية والمشروع بأكمله.

#### الاطار العام للمشروع

الأهداف الملحقة (١) :

استمرار تشغيل وصيانة محطة رفع الخصوص والأميرية بواسطة الهيئة بصورة فعالة ومؤثرة.

الأهداف الملحقة (٢) :

أن تكون المرافق في كامل تشغيلها تحت إدارة الهيئة وأن يكون تشغيلها وصيانتها لمدة ٤٢ ساعة يومياً طبقاً لتعليمات جهات التصنيع.

الاهتمام الرئيسي للمشروع (حجر الزاوية).

(أ) تدريب أطقم الهيئة بالكامل وتوليمهم (بعد أعمال التشغيل والصيانة من المقاول).

- تشغيل المرافق المختلفة بحلول شهر ١٤ من عقد ١٨.

- الصيانة بحلول الشهر ٢٠ طبقاً لمستندات العقد.

(ب) تبدأ فترة المساعدة الفنية بحلول الشهر ٢٠ من بدء تنفيذ عقد ١٨.

**الأهداف الملحقة (٣) :**

تقارير دورية من :

مقاول التشغيل والصيانة .

الم الهيئة .

المهندس المشرف .

المجلس البريطاني « التدريب بالمملكة المتحدة » .

**الأهداف الملحقة (٤) :**

الشروط :

أن يبقى الأفراد في الوظائف التي تدرّبوا عليها وأن يتغيروا فقط طبقاً لخطة تطوير الوظائف العملية .

أن تطبق توصيات استشاري التنمية الإدارية في الضفة الشرقية .

أن تكون هناك عوائد مناسبة ل التشغيل وصيانة محطات الرفع .

أن يتلقى الجهاز أرصدة مناسبة لمواجهة الالتزامات مع جب عقد ١٨ شاملة أي مبالغ لازمة المدة عقد ١٨ .

أن تقبل الهيئة القيام ببرامج التشغيل والصيانة والتدريب الواردة تحت هذا المشروع :

أن يتم تعيين أفراد كفاءة في أماكن الأجانب حسب ما هو مطلوب في عقد ١٨ .

أن يحصل الجهاز على تعهد من مقاول عقد ١٨ بتعيين موظفين أكثر عند اللزوم لإكمال العقد طبقاً للمعايير .

الافتراضات :

معالجة الاختلافات في النظم والتي حددتها أمر الشغل ٤، أعن طريق استشاري التنمية الإدارية من قبل هيئة المعاونة الأمريكية.

المدخلات الالازمة لتحقيق الاهداف الملححة :  
أن يكون الطاقم مدرباً في كل الواقع.

أن يكون الطاقم مسؤولاً بالكامل و قادر على الاستمرار مع النظام في الواقع والمجموعات المختلفة وذلك في التواريخ المحددة في عقد ١٨.  
تشغيل و صيانة الأممية والخصوص بعد التسلمه من المقاول في شهر .

ان يتم وضع واعياد وتنفيذ نظم طويلة المدى للتشغيل والعيان والإدارة والمعلومات (شاملة تدريب عملي وتمويل والإدارة).  
توفر ميزانيات التشغيل والاحتياجات من الموظفين. وال TORs  
الالازمة لاستمرار عمل الهيئة بحلول ١٩٩٣/٤/١ .

تحديد احتياجات التدريب والتخطيط لها في الأشهر من ١ - ٦ مع استيفاؤها بحلول شهر ٢٠ وذلك في مركز تدريب مجهز في (الخصوص أو مكان يوفر المقاول).

حجر الزاوية :

البرنامج الخاص بالعمل والمذكرات التفسيرية يجب أن تقدم في خلال ٣٠ يوماً من بدء المهندس .

(أ) بيان طريقة العمل .

(ب) المخصصات الالازمة لتوفير الإمكانيات .

(ج) الشكل والتخطيط الوظيفي للمقاول.

(د) مؤهلات موظفي المقاول.

تقديم المستندات التالية في خلال ٦٠ يوم من أمر المهندس.

(أ) خطة تطوير وتنفيذ النظام.

(ب) خطة التشغيل.

(ج) خطة الصيانة.

أن يقدم المقاول ما يلى بعد ٢٢ يوم من أمر المهندس:

١ - خطة التدريب.

٢ - خطة العمل.

٣ - الأساليب القياسية.

٤ - كتيب التشغيل.

٥ - تعليمات التشغيل.

تراجع الكتب في خلال ٢١ يوم من تاريخ تلقها بواسطة المهندس وتنفذ من ذلك الحين.

تسليم كتيبات التشغيل والصيانة في خلال ١١ شهر من أمر المهندس بالبدء.

الرسومات والصور بعد ١٨ شهر من أمر المهندس.

المخرجات :

ما هي مصادر المعلومات :

تقارير الهيئة.

تقارير الاستشاري.

زيارات التفتيش من إدارة التنمية البريطانية.

تقارير من مهندسى الاشراف تحوى معلومات وأرقام عن الأفراد  
الذين تم تدريبهم واعطائهم شهادات.

المخرجات :

ما هي العوامل الخارجية التي يجب تحقيقها :

الشروط :

أن يتاح تعين مهندسين مناسبين وفنيين مناسبين وذلك لتدريب  
وحضور دورات بصورة دورية كلما أمكن :

ستوفر الهيئة كافة العدد والمعدات اللازمة للموظفين لتأدية  
واجباتهم أثناء التدريب وبعد ذلك.

**وزارة الخارجية****قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٣****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ بالموافقة على الخطاب المتبادل بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ والذي تتيح مقتضاه الحكومة البريطانية لمصر منحة لاترد بمبلغ ٣٢ مليون جنيه أسترليني لمشروع تشغيل وصيانة وتدريب مشروع مجاري القاهرة الكبرى لمحطات الرفع - الضفة الشرقية لنهر النيل (عقد ١٨).

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠.

**قرد:****(مادة وحيلة)**

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ والذي تتيح مقتضاه الحكومة البريطانية لمصر منحة لاترد بمبلغ ٣٢ مليون جنيه أسترليني لمشروع تشغيل وصيانة وتدريب مشروع مجاري القاهرة الكبرى لمحطات الرفع - الضفة الشرقية لنهر النيل (عقد ١٨).

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/١٢/٣٠.

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١/٤

**وزير الخارجية****عمرو موسى**

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٣ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال  
بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والذي كان قد تم توقيعه  
في مونتريال بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٦

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة  
لطبقة الأوزون والذي كان قد تم توقيعه في مونتريال بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٦ وذلك مع التحفظ  
بشرط التصديق؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٤١٣ هـ ( ١١ أغسطس سنة  
١٩٩٢ م )

**حسني مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٤١٣ هـ  
الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣

تعديلات بروتوكول مونتريال  
بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون<sup>١</sup>  
(المادة ١)

التعديلات

ألف — فقرات الديباجة

١ — يستعاض عن الفقرة ٦ من ديباجة البروتوكول بما يلي :

وتصديقاً منها على حماية طبقة الأوزون باتخاذ التدابير الوقائية للحد على نحو عادل من الحجم الكلي لأنبعاثات المواد المستنفدة للأوزون على النطاق العالمي ، مع القضاء عليها كهدف نهائى على أساس التطورات في المعرفة العلمية ، وآخذة في الحسبان للاعتبارات الفنية الاقتصادية وواضعة في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية .

٢ — يستعاض عن الفقرة ٧ من ديباجة البروتوكول بما يلي :

إذ تسلم بالحاجة إلى حكم خاص لتلبية احتياجات البلدان النامية ، بما في ذلك توفير موارد مالية إضافية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن التنبؤ بحجم الأموال اللازمة وتوقع ما يمكن أن تقوم به الأموال من فرق هائل في قدرة العالم على مواجهة المشكلة الشائنة علمياً خاصة باستنفاد الأوزون وما لها من آثار ضارة .

٣ — ويستعاض عن الفقرة ٩ من الديباجة بما يلي :

وإذ تنظر بعين الاعتبار لأهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث ، وتطوير ونقل التكنولوجيات البديلة المتعلقة بالرقابة على انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون والتقليل منها ، مع أيلاء الاعتبار بصفة خاصة لاحتياجات البلدان النامية .

باء — المادة ١ : تماريف

١ — يستعاض عن الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول بالفقرة التالية :

٤ — تعنى « المادة الخاضعة للرقابة » أيه مادة مدرجة في الملحق ألف أو الملحق باء

من هذا البروتوكول، سواء كانت قائمة بذاتها أو موجودة في مخلوط. وتشمل الأيسمرات من أي من هذه المواد ، فيما عدا ما هو مبين بالمرفق ذي الصلة ، غير أن ذلك يستبعد أية مادة خاصة للرقابة أو مخلوط يكون موجوداً في منتج مصنوع بخلاف أي وعاء يستخدم في نقل المادة المدرجة أو في تخزينها .

٢ - يستعاض عن الفقرة ٥ من المادة ١ من البروتوكول بالفقرة التالية :

٥ - يعني «الإنتاج» عجم ما ينتج من المواد الخاصة للرقابة مطر وحامنه الكيماوية المبادلة بواسطة التكنولوجيات المتبعة أن توافق عليها الأطراف ومطروحة منها الكمية المستخدمة بالكامل كمواد أساسية في إنتاج مواد كيميائية أخرى . ولا تعتبر الكيمايات المعاد دورانها واستخدامها على أنها («إنتاج») .

٣ - تضاف الفقرة التالية إلى المادة ١ من البروتوكول :

٦ - يقصد «بالمواد الانتقالية» المواد المبينة بالمرفق جيم لهذا البروتوكول ، سواء كانت قائمة بذاتها أو مستخدمة في منزيع . وتشمل إيسومرات تلك المواد فيما عدا ما قد تحدد في المرفق جيم ، ييد أنه يستبعد منها أي مادة انتقالية أو منزيع يوجد في أي منتجات مصنعة غير الوعاء المستخدم في نقل أو تخزين تلك المادة .

### جيم - المادة ٢ ، الفقرة (٥)

يستعاض عن الفقرة ٥ من المادة ٢ من البروتوكول بالفقرة التالية :

٥ - يجوز لأى طرف أن ينقل إلى أى طرف آخر لفترة واحدة أو أكثر من فترات الرقابة أى جزء من مستوى إنتاجه المحسوب المبين في الفقرتين ٢ ألف ، إلى ٢ هاء ، شريطة ألا يتجاوز إجمالى المستويات المحسوبة المجمعة لإنتاج الأطراف المعنية من أى مجموعة مواد خاصة للرقابة حدود الإنتاج المنصوص عليها في تلك المواد . وعلى كل طرف من الأطراف المعنية أن يخطر الأمانة بشرط هذا التحيل والفترة التي ينفذ فيها .

حال - المادة ٦ ، الفقرة ٦

تدرج العبارة التالية في الفقرة ٦ من المادة ٢ قبل عبارة "المواد الخاضعة للرقابة" عندما يأتي ذكرها للمرة الأولى :

الملحق ألف أو الملحق باء .

هاء - المادة ٢ ، الفقرة ٨ (أ)

تضاف العبارة التالية بعد كلمي "هذه المادة" أينما وردت في الفقرة ٨ (أ) من المادة ٢ من البروتوكول :  
والمواضي من ٢ ألف إلى ٢ هاء .

واو - المادة ٢ ، الفقرة ٩ (أ) (١)

تضاف الجملة التالية بعد "الملحق ألف" في الفقرة ٩ (أ) "ا" من المادة ٢ من البروتوكول :  
وأو الملحق باء .

زاي - المادة ٢ ، الفقرة ٩ (أ) "٢"

تحذف العبارة التالية من الفقرة ٩ (أ) "٢" من المادة ٢ من البروتوكول :  
عن مستويات سنة ١٩٨٦

حاء - المادة ٢ ، الفقرة ٩ (ج)

تحذف العبارات التالية من الفقرة ٩ (ج) من المادة ٢ من البروتوكول :  
التي تمثل ما لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي استهلاك الأطراف من المواد الخاضعة للرقابة .  
ويستعاض عنها بما يلي :

تحل الأغذية الإطارى العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ الحاضرة والمصوّنة وأغلبية  
الأطراف غير العاملة بذلك الفقرة الحاضرة والمصوّنة .

طاب بـ المادة ٢ ، الفقرة ١٠ (ب)

تحذف الفقرة ١٠ (ب) من المادة ٢ من البروتوكول وتصبح الفقرة ١٠ (ألف) من المادة ٢ الفقرة ٠

باء بـ المادة ٢ ، الفقرة ١١

تضاف العبارة التالية بعد كلّي "هذه المادة" أينما وردت في الفقرة ١١ من المادة من البروتوكول :  
والمواد من ٢ ألف إلى ٢ هاء .

كاف بـ المادة ٢ جيم : المركبات الكلورية الفلوروية

الكربونية الأخرى كاملاً الملحنة

تضاف الفقرات التالية إلى البروتوكول باعتبارها المادة ٢ جيم :  
المادة ٢ جيم : المركبات الكلورية الفلوروية الكربونية  
الأخرى كاملاً الملحنة

١ - على كل طرف أن يضمن لفترة الائني عشر شهراً التي تبدأ من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ، وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك إلا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الأولى في الملحق بـ المادة ٢ جيم في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لاستهلاكه في عام ١٩٨٩ . وعلى كل طرف ينتج مادة واحدة أو أكثر من هذه المواد أن يضمن ، خلال الفترات نفسها ، أن المستوى المحسوب لا يتعدى ثمانين في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لإنتاجه في عام ١٩٨٩ . غير أنه يجوز للستوى المحسوب لإنتاجه أن يتعدى هذا الحد بنسبة عشرة في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه في عام ١٩٨٩ لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بوجوب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٢ - على كل طرف أن يضمن لفترة الائني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ ، وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك إلا يتجاوز المستوى المحسوب

لاستهلاكه من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الأولى في الملحق باء خمسة عشر في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لاستهلاكه في عام ١٩٨٩ . وعلى كل طرف يتبع مادة أو أكثر من هذه المواد أن يكفل خلال الفترات نفسها ، إلا يتعدي المستوى المحسوب لإنتاجه من هذه المواد خمسة عشر في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لإنتاجه عام ١٩٨٩ . غير أنه يجوز للستوى المحسوب لإنتاجه أن يتعدي هذا الحد بما لا يزيد عن عشرة في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه عام ١٩٨٩ لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٣ - على كل طرف أن يضمن لفترة الائني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ ، وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك ، إلا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الأولى في الملحق باء الصفر . وعلى كل طرف يتبع مادة أو أكثر من هذه المواد أن يكفل بالسبة لنفس الفترات إلا يتعدي المستوى المحسوب لإنتاجه من تلك المواد صفر . غير أنه يجوز للستوى المحسوب لإنتاجه أن يتعدي هذا الحد بما لا يزيد عن خمسة عشر في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه عام ١٩٨٩ لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

### لام — المادة ٢ دال — رابع كلوريد الكربون

تضاف الفقرتان التاليتان إلى البروتوكول باعتبارهما المادة ٢ دال :

### المادة ٢ دال : رابع كلوريد الكربون

١ - على كل طرف أن يضمن لفترة الائني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك ، إلا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المادة الخاضعة للرقابة من المجموعة الثانية في الملحق باء: خمسة عشر في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لاستهلاكه عام ١٩٨٩ . وعلى كل طرف يتبع هذه المادة أن يكفل أن المستوى المحسوب لإنتاجه منها خلال الفترات نفسها إلا يتجاوز خمسة عشرة في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لإنتاجه في ١٩٨٩ . غير أنه يجوز

للسنوي المحسوب لإنتاجه أن يتعدى هذا الحد بنسبة تصل إلى عشرة في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه في ١٩٨٩ لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب المادة ٥.

٣ - على كل طرف أن يضمن لفترة الاثني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ وفي كل فترة اثنى عشر شهراً بعد ذلك ، إلا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المادة الخاضعة للرقابة من المجموعة الثانية في الملحقي بأه صفراء . وعلى كل طرف يتبع هذه المادة أن تتأكد من أن المستوى المحسوب لإنتاجه أن يتعدى هذا الحد لا يتجاوز صفراء . غير أنه يجوز للمستوى المحسوب لإنتاجه أن يتعدى هذا الحد بما لا يتجاوز خمسة عشر في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه في عام ١٩٨٩ لسد الاحتياجات الأساسية المحلية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

#### ميم - المادة ٢ هاء : ثالث كلور الائيان ١٦١٦١ ( ميشيل الكلوروفورم )

( تضاف الفقرات التالية إلى البروتوكول باعتبارها المادة ٢ هاء ) :

#### المادة ٢ هاء : ثالث كلور الائيان ١٦١٦١ ( ميشيل الكلوروفورم ) :

١ - على كل طرف أن يضمن ، خلال فترة الاثني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ، وفي كل فترة اثنى عشر شهراً بعد ذلك إلا يتجاوز استهلاكه السنوي من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الثالثة في الملحقي بأه ، المستوى المحسوب لاستهلاكه في ١٩٨٩ . وعلى كل طرف يتبع هذه المادة أن يضمن إلا يتجاوز إنتاجه من هذه المادة ، في نفس الفترات ، المستوى المحسوب لإنتاجه السنوي في ١٩٨٩ . غير أنه يجوز أن يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاجه ذلك الحد بنسبة تصل إلى عشرة في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه في ١٩٨٩ وذلك لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٢ - على كل طرف أن يضمن لفترة الاثني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ ، وفي كل فترة اثنى عشر شهراً بعد ذلك ، إلا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الثالثة في الملحقي بأه

سبعين في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لاستهلاكه في ١٩٨٩ . وعلى كل طرف ينبع هذه المادة الخاضعة للرقابة أن يضمن لا يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاج هذه المادة، في نفس الفترات سبعين في المائة من المستوى المحسوب لاستهلاكه في ١٩٨٩ . غير أنه يجوز أن يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاجه ذلك الحد بنسبة تصل إلى عشرة في المائة من المستوى المحسوب لإنتاجه في ١٩٨٩ وذلك لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٣ - على كل طرف أن يضمن لفترة الائني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ ، وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك ، لا يتجاوز استهلاكه من المادة الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الثالثة في الملحق باء ثلاثة في المائة، سنوياً، من المستوى المحسوب لاستهلاكه في ١٩٨٩ . وعلى كل طرف ينبع هذه المادة أن يضمن أن المستوى المحسوب لإنتاجه من هذه المادة لا يتجاوز ثلاثة في المائة سنوياً من المستوى المحسوب لاستهلاكه في ١٩٨٩ . غير أنه يجوز أن يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاجه ذلك الحد بنسبة تصل إلى عشرة في المائة من إنتاجه في ١٩٨٩ وذلك لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف التي تعمل بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٤ - على كل طرف أن يضمن خلل فترة الائني عشر شهراً التي تبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ ، وفي كل فترة ائني عشر شهراً بعد ذلك ، لا يتجاوز المستوى المحسوب لاستهلاكه من المواد الخاضعة للرقابة المدرجة في المجموعة الثالثة في الملحق باء صفراء . وعلى كل طرف ينبع تلك المادة أن يضمن ، في نفس الفترات ، لا يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاجه صفراء . غير أنه يجوز أن يتجاوز المستوى المحسوب لإنتاج هذا الحد إلى ٥ في المائة من المستوى المحسوب للإنتاج في عام ١٩٨٩ وذلك لسد الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ .

٥ - تستعرض الأطراف في عام ١٩٩٢ إمكانية وضع برنامج أمرع للتخفيضات من البرنامج المبين في هذه المادة .

ثون - المبادرة ٣ : جسياب مستويات الرقابة

- ١ - يضاف ما يلي بعد عبارة "المادة ٢" في المادة ٣ من البروتوكول :  
من ٢ ألف إلى ٢ هامة
- ٢ - تضاف العبارة التالية بعد "الملحق ألف" كلما وردت في المادة ٣ من البروتوكول :  
أو الملحق باء .

سين - المادة ٤ : مراقبة المبادرات التجارية مع غير الأطراف

- ١ - يستعاض عن الفقرات من ١ إلى ٥ من المادة ٤ بالفقرات التالية :
  - ١ - محظوظ على كل طرف استيراد المواد الخاضعة للرقابة الواردة في الملحق ألف ، من أي دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول ، ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠ .
  - ٢ - مكرر - على كل طرف أن يقوم بمحظوظ استيراد المواد الخاضعة للرقابة الواردة في الملحق باء ، من أي دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول ، في غضون عام واحد من تاريخ بدء نفاذ هذه الفقرة .
  - ٣ - على كل طرف أن يمحظوظ اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ تصدير أي مادة من المواد الخاضعة للرقابة واردة في الملحق ألف لا يمحظوظ في هذا البروتوكول .
  - ٤ - مكرر - على كل طرف أن يمحظوظ ابتداء من صدور عام واحد من تاريخ بدء نفاذ هذه الفقرة ، تصدير أي مادة من المواد الخاضعة للرقابة الواردة في الملحق باء لأى دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول .
  - ٥ - في الأطراف أن تقوم ، ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ وتبعا للإيجراءات الواردة في المادة ١٠ من الاتفاقية ، بوضع قائمة تترافق في المحتوى والتضمين المنتجات المحتوية على مواد خاضعة للرقابة في الملحق ألف . وعلى الأطراف التي لم تتعود ضم

على المرفق وفقاً لتلك الإجراءات ، أن تحظر ، في غضون سنة واحدة من بدء سريان المرفق ، استيراد تلك المنتجات من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول .

٣ مكرر – على الأطراف أن تقوم ، في غضون ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول ، وتبعد للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من الاتفاقية ، بوضع قائمة ترد في مرفق وتتضمن المنتجات المحتوية على مواد خاضعة للرقابة في الملحق بها . وعلى الأطراف التي لم تتعرض على المرفق وفقاً لتلك الإجراءات ، أن تحظر في غضون سنة واحدة من بدء سريان المرفق ، استيراد تلك المنتجات من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول .

٤ – على الأطراف أن تحدد ، في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ مدى إمكانية حظر أو تقييد استيراد منتجات المواد الخاضعة للرقابة في الملحق ألف التي لا تحتوى على مواد خاضعة للرقابة من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول ، وعلى الأطراف إذا قررت إمكانية ذلك ، أن تقوم ببعا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من الاتفاقية ، بوضع قائمة بتلك المنتجات وإبرادها في مرفق . وعلى الأطراف التي لم تتعرض على ذلك أن تقوم وفقاً للإجراءات المذكورة آنفاً ، وفي غضون سنة واحدة من بدء سريان المرفق ، بمحظ أو تقييد استيراد تلك المنتجات من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول .

٤ مكرر – على الأطراف أن تحدد في غضون خمس سنوات من تاريخ بدء هذه الفقرة ، مدى إمكانية حظر أو تقييد لاستيراد منتجات المواد الخاضعة للرقابة الواردة في المرفق باه التي لا تحتوى على مواد خاضعة للرقابة من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول . وعلى الأطراف إذا قررت إمكانية ذلك ، أن تقوم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من الاتفاقية ، بوضع قائمة لتلك المنتجات وإبرادها في مرفق . وعلى الأطراف التي لم تتعرض على ذلك وفقاً للإجراءات سالف提 الذكر ، أن تحظر أو تقييد في غضون سنة واحدة من بدء سريان المرفق لاستيراد المواد المشار إليها من أي دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول .

٥ - يلزم كل طرف ما أمكنه عملياً، بعدم تشجيع تصدير تكنولوجيا إنتاج المواد الخاضعة للرقابة أو استئامتها إلى أي دولة ليست طرفاً في البروتوكول :

٦ - يستعاض عن الفقرة ٨ من المادة ٤ من البروتوكول بالفقرة التالية :

٨ - بغض النظر عن أحکام هذه المادة ، يجوز الشائع بالواردات المشار إليها في الفقرات ١ و ١١ مكرر و ٣ و ٤ و ٤ مكرر والصادرات المشار إليها في الفقرات ٢ و ٢ مكرر من أي دولة غير طرف في هذا البروتوكول أو إليها إذا قررت الأطراف في اجتماع لها أن هذه الدولة تطبق تطبيقاً كاملاً أحکام المادة ٤ والمواد ٢ ألف إلى ٢ هاء وهذه المادة ، وأنها قدّمت بيانات بهذا المعنى كما هو محدد في المادة ٧

٩ - تضاف الفقرة التالية إلى المادة ٤ من البروتوكول ، باعتبارها الفقرة ٩ :

٩ - لأغراض هذه المادة ، يشمل مصطلح "دولة غير طرف في هذا البروتوكول" ، فيما يتعلق بأى مادة معينة خاضعة لرقابة أية دولة أو منظمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي لم توافق على أن تلتزم بتدايير الرقابة السارية على تلك المادة .

#### عين - المادة ٥ : الوضع الخاص للبلدان النامية

يستعاض عن المادة ٥ من البروتوكول بالفقرات التالية :

١ - يحق لأى طرف من البلدان النامية يقتل المستوى المحسوب لاستهلاكها طبقاً للواد الخاضعة للرقابة الواردة في المرفق الفصل ٣، كيلو هرامات لفرد سنتي في تاريخ نفاذ هذا البروتوكول أو أى وقت بعد ذلك لغى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ ، أن يوخر امثاله لتدايير الرقابة المحددة في المواد ٢ ألف إلى ٢ هاء ، لمدة عشر سنوات لتلبية احتياجات المحلية الأساسية .

٢ - تجدر إنة في كل طرفي يعملي بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، الأبيات التالية للستوى المستوى المحسوب لاستهلاك الفرد فيما من الوارد الخاضعة للرقابة الواردة في المرفق الثالث تقدمة فهو كيلو هرامات ولا أن يتجاوز المستوى المحسوب السنوي لاستهلاك الفرد فيما من المواد الخاضعة للرقابة الواردة في المرفق باء ٢٠، كيلو هرامات .

٣ - عند تنفيذ تدابير الرقابة المنصوص عليها في المواد من ٢ هاء ، يحق لأى طرف عامل بموجب الفقرة ١ من هذه المادة أن يستخدم :

(أ) بالنسبة للمواد الخاضعة للرقابة الواردہ في المرفق ألف ، إمامتوسط المستوى المحسوب لاستهلاكه سنويًا عن الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ بأكملها ، أو مستوى محسوباً من الاستهلاك قدره ٣،٠ كيلوغرامات للفرد ، أيهما أقل ، كأساس لتحديد امتثاله لتدابير الرقابة .

(ب) بالنسبة للمواد الخاضعة للرقابة الواردہ في المرفق باء ، إمامتوسط المستوى المحسوب لاستهلاكه سنويًا عن الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠ بأكملها ، أو مستوى محسوباً من الاستهلاك قدره ٢،٠ كيلوغرامات للفرد ، أيهما أقل كأساس لتحديد امتثاله لتدابير الرقابة .

٤ - ولذا وجد أى طرف عامل بموجب الفقرة ١ من هذه المادة في أى وقت قبل تطبيق التزاماته بتدابير الرقابة الواردۃ في المادة من ٢ هاء أنه غير قادر على الحصول على الإمدادات الكافية من المواد الخاضعة للرقابة ، يجوز له إخطار الأمانة بذلك وتحول الأمانة هذا الإخطار إلى الأطراف ، التي تنظر بدورها في المسألة في اجتماعها العادي التالي وتقرب ما يمكن أن تتخذه من إجراء مناسب في هذا الشأن .

٥ - إن تطوير القدرة للإيفاء بالتزامات الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من هذه المادة للامتثال بتدابير الرقابة الواردۃ في المادة ٢ هاء وتنفيذها بين قبيل نفس الأطراف يعتمد على التنفيذ الفعال للتعاون المالي الذي نصت عليه المادة ١٠ ونقل التكنولوجيا كما نصت عليه المادة ١: ألف :

٦ - يجوز لأى طرف يعمل بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، في أى وقت من الأوقات ، إخطار الأمانة كتابة أنه بالرغم من اتخاذه بمحض الخطوات العملية فهو غير قادر على تنفيذ أى أو جميع الالتزامات الواردۃ في المواد من ٢ هاء نظراً للعدم التنفيذ الكاف للآدتين ١:١ ، ١:٢ ، ١:٣ . وعلى الأمانة أن تحيل نسخة من الإخطار إلى الأطراف التي ستبينه في المسألة في اجتماعها التالي وأن تولي الفقرة ٣ من هذه المادة ما يلزم من الاعتراف وأن تقرر ببيان الإجراء الملائم الذي يمكن اتخاذه .

٧ - لاتنطبق تدابير عدم الامتثال المشار إليها في المادة ٨ على الطرف المقدم للإخطار ، خلال الفترة الواقعة بين تقديم الإخطار واجتماع الأطراف الذي ينبغي أن يتم فيه تقرير الإجراء المناسب المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه ، أو خلال فترة أخرى ، إذا قرر اجتماع الأطراف ذلك .

٨ - يمقد اجتماع للأطراف ، في موعد لا يتعدى عام ١٩٩٥ ، يتم فيه استعراض حالة الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، بما في ذلك التنفيذ الفعال للتعاون المالي ونقل التكنولوجيا إليها ، واعتبار ممارسة الاجتماع ضرورياً من تنفيحاته بحداول تدابير الرقابة السارية على هذه الأطراف .

٩ - تتخذ الأطراف المقررات المشار إليها في الفقرات ٤ ، ٦ ، ٧ ، من هذه المادة طبقاً لنفس الإجراء المعمول به في اتخاذ القرارات بموجب المادة ١٠ .

فاء - المادة ٦ : تقييم واستعراض تدابير الرقابة

تضاف العبارة التالية بعد "المادة ٢" في المادة ٦ من البروتوكول :

المواد من ٢ ألف إلى ٢ هاء الوضع المتعلقة بإنتاج وواردات وصادرات

المواد الانتقالية في المجموعة الأولى من المرفق جيم .

صاد - المادة ٧ : إبلاغ البيانات

١ - يستعرض عن المادة ٧ من البروتوكول بال التالي :

١ - على كل طرف أن يزود الأمانة ، في خلال ثلاثة أشهر من بعد أن يصبح طرفاً ،

باليبيانات الإحصائية عن إنتاج وواردات وصادرات كل من المواد الخاضعة للرقابة

في الملحق ألف عن عام ١٩٨٦ ، أو أفضل تقديرات ممكنة لتلك البيانات في حالة

عدم توفر بيانات فعلية .

٢ - يقدم كل طرف إلى الأمانة بيانات إحصائية عن إنتاجه ووارداته وصادراته

من كل مادة من المواد الخاضعة للرقابة في المرفق باه فضلاً عن كل مادة من المواد

الانتقالية المحددة في المجموعة الأولى من المرفق جيم عن عام ١٩٨٩ ، أو أفضل تقديرات

مكثنة مثل هذه البيانات في حالة عدم توافر البيانات الفعلية ، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ سريان البنود الواردة في البروتوكول فيما يتعلق بالمواد المرفق بها على هذا الطرف :

٣ - على كل طرف أن يقدم إلى الأمانة بيانات إحصائية عن إنتاجه السنوي (كما حدث في الفقرة ٥ من المادة ١) وبيانات مفصلة عن :

– الكيارات المستخدمة كمادة أساسية .

– الكيارات المبادلة بواسطة التقنيات التي وافقت عليها الأطراف .

– وارداته وصادراته إلى كل من الأطراف وغير الأطراف .

من كل من المواد الخاضعة للرقابة المحددة في المرفقين ألف وباء وكذا من المواد الانتقالية الواردة في المجموعة الأولى من المرفق جيم عن السنة التي يبدأ فيها سريان الأحكام المتعلقة بالمواد في المرفق باه على ذلك الطرف ، وعن كل سنة تالية . ويتعين تقديم هذه البيانات في موعد لا يتجاوز فترة تسعة أشهر من انتهاء السنة التي تتعلق بهاتلک البيانات.

٤ - تستوفى الأطراف العاملة بموجب حكم الفقرة ٨ (أ) من المادة ٢ ، الشروط الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من هذه المادة فيما يتعلق ببيانات الإحصائية من الواردات وال الصادرات ، إذا قدمت منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي معينة ، بيانات عن الواردات وال الصادرات بينها وبين الدول غير الأعضاء في تلك المنظمة .

فاف - المادة ٩ : البحث والتطوير والوعي الجماهيري وتبادل المعلومات يستعاض عن الفقرة ١ (أ) من المادة ٩ بما يلي :

(أ) أفضل التقنيات لتحسين احتواء أو استرجاع أو إعادة تدوير أو إعادة المواد الخاضعة للرقابة والمواد الانتقالية أو خفض انبعاثاتها .

رأء - المادة ١٠ : الآلية المالية

يستعاض عن المادة ١٠ من البروتوكول بما يلي :

المادة ١٠ : الآلية المالية

١ - تنشيء الأطراف آلية لأغراض توفير التعاون المالي والتقني بما في ذلك نقل التكنولوجيات، إلى الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من هذا البروتوكول لتمكينها من الامتنال لتدابير الرقابة الواردة في المواد من ٢ إلى ٦ هاء من البروتوكول. تقوم الآلية التي ستكون المساهمات فيها إضافية للوارد المالية الأخرى المحولة إلى الأطراف العاملة بموجب تلك الفقرة، بتنظيم جميع التكاليف الإضافية المنفق عليها لتلك الأطراف لكنها تمثل لتدابير الرقابة للبروتوكول، ويحدد اجتماع الأطراف قائمة إرشادية بمقاييس التكاليف الإضافية.

٢ - تشمل الآلية المنشأة بموجب الفقرة ١ صندوقاً متعدد الأطراف ويمكن أن تشتمل الآلية أيضاً على وسائل أخرى للتعاون متعدد الأطراف والإقليمي والثنائي.

٣ - يقوم الصندوق المتعدد الأطراف :

(أ) بتنظيم جميع التكاليف الإضافية المنفق عليها، على أساس منحة أو على أساس ميسر، كلما اقتضى الأمر، وطبقاً لمعايير تقررها الأطراف.

(ب) بتمويل وظائف غرفة مقاصة من أجل :

١ - مساعدة البلدان العاملة بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٥ على تحديد احتياجاتها من أجل التعاون عن طريق القيام بدراسات قطرية محددة والتعاون التقني الآخر.

٢ - تسهيل التعاون التقني لتلبية تلك الاحتياجات المحددة.

٣ - توزيع المعلومات والمواد ذات الصلة وعقد حلقات عمل، ودورات تدريبية والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة لصالح الأطراف من البلدان النامية وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٩

٤ - تسهيل ور ضد التعاون الآخر المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي المتألف لهذه الأطراف من البلدان النامية ،

(ج) تمويل خدمات أمانة الصندوق المتعدد الأطراف وتتكاليف الدعم ذي الصلة .

٤ - يعمل الصندوق المتعدد الأطراف تحت سلطة الأطراف التي ستقوم بتحديد السياسات الشاملة للصندوق .

٥ - تنشئ الأطراف لجنة تنفيذية تقوم بوضع ور ضد تنفيذ سياسات عملية محددة ومبادئ توجيهية وترتيبات إدارية بما في ذلك توزيع الموارد من أجل تحقيق المدف من الصندوق المتعدد الأطراف وتقوم الجنة التنفيذية بمهامها ومسؤولياتها على النحو المحدد في اختصاصاتها بالتعاون مع البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي وكالات أخرى ملائمة وبمساعدة منها كل في مجال اختصاصه . تقويم الأطراف بالموافقة على أعضاء الجنة التنفيذية الذين يتم اختيارهم على أساس التمثيل المتوازن للأطراف الـامة بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٥ والأطراف غير العاملة بمقتضاهما .

٦ - يمول الصندوق المتعدد الأطراف من مساهمات الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ بالعملات القابلة للتحويل وفي الحالات الاستثنائية حيناً و / او بالعملة المحلية على اساس جدول اشتراكات الأمم المتحدة . وتشجع الأطراف الأخرى على تقديم مساهمات . ويمكن أن يعبر التعاون الثنائي والتعاون الإقليمي حتى نسبة مئوية معينة في حالات خاصة توافق عليها الأطراف بواسطة مقررو وفقاً لاي معايير تحددها الأطراف بمقرر، مساهمة في الصندوق المتعدد الأطراف . وينشط كحد أدنى في هذا التعاون أن :

(أ) يكون متصلة بشكل محدد بالامتثال لأحكام هذا البروتوكول .

(ب) يوفر موارد إضافية ، و

(ج) يغطي التكاليف الإضافية المتفق عليها .

٧ - تعتمد الأطراف الميزانية للبروتوكول للصندوق متعدد الأطراف لكل فترة مالية وتحدد النسبة المئوية فيه لمساهمات كل طرف، على حدة فيه .

٨ - وتوزع الموارد الموجودة في جيازة الصندوق المتعدد الأطراف بموافقة الطرف المستفيد .

٩ - تعتمد المقررات بموجب هذه المادة التي تخذلها الأطراف بتوافق الآراء ، كلما كان ذلك ممكناً . وإذا استنفذت جميع الجهود للتوصل إلى اتفاق في الآراء ولم يتحقق أي اتفاق على الإطلاق ، تعتمد المقررات بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف الحاضرة والمصوّة التي تمثل غالبية الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ الحاضرة والمصوّة وغالبية الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ الحاضرة والمصوّة .

١٠ - لاتعارض الآلية المالية المنصوص عليها في هذه المادة مع أي ترتيبات قد يمكن التوصل إليها مستقبلاً فيما يتعلق بالقضايا البيئية الأخرى .

#### شين - المادة ١٠ ألف : نقل التكنولوجيا

تضاف المادة التالية إلى البروتوكول باعتبارها المادة ١٠ ألف :

#### المادة ١٠ ألف : نقل التكنولوجيا

يأخذ كل طرف جميع الخطوات العملية ، بما يتلقى مع البرامج التي تدعمها الآلية المالية من أجل ضمان :

(أ) نقل أفضل المواد البديلة المتأحة المأمونة بينها والتكنولوجيات ذات الصلة إلى الأطراف العاملة بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٥ على وجه السرعة ، و

(ب) أن يتم النقل المشار إليه في الفقرة الفرعية ١ في إطار أفضل الشروط العادلة الملائمة .

#### تاء - المادة ١١ : اجتماعات الأطراف

يستعاض عن الفقرة ٤ (ز) من المادة ١١ من البروتوكول بما يلي :

(ز) تقييم تدابير الرقابة والحالة المتعلقة بالمواد الانتقالية بموجب أحكام المادة ٦

تاء - المادة ١٧ : الأطراف التي تنضم بعد بدء النفاذ

تضاف العبارة التالية بعد كلامي "فضلا عن" في المادة ١٧ :

المواد من ٢ ألف إلى ٢ هاء ، و

خاء - المادة ١٩ : الانسحاب

يستعاض عن المادة ١٩ من البروتوكول الفقرة التالية :

يموز لأى طرف أن ينسحب من هذا البروتوكول بواسطة تقديم إخطار كتابي إلى جهة الإيداع فى أى وقت بعد صدور أربع سنوات من الإضطرار بالالتزامات المحددة في الفقرة ١ من المادة ٢ ألف . ويصبح هذا الانسحاب ساريا بعد انتصاف سنة واحدة من تاريخ استلام جهة الإيداع بإخطار بالانسحاب ، أو في تاريخ لاحق حسبما ينص عليه في إخطار الانسحاب .

## ظاء - المرفقات

يضاف المرفقان التاليان إلى البروتوكول :

### المرفق بـ

### المواد الخاضعة للرقابة

الججموعة	المادة	قدرات استنفاد الأوزون
<u>الججموعة الأولى</u>		
$\text{CF}_3\text{Cl}$	(CFC-13)	1.0
$\text{C}_2\text{FCl}_5$	(CFC-111)	1.0
$\text{C}_2\text{F}_9\text{Cl}_4$	(CFC-112)	1.0
$\text{C}_3\text{FCl}_7$	(CFC-211)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_9\text{Cl}_8$	(CFC-212)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_5\text{Cl}_5$	(CFC-213)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_4\text{Cl}_4$	(CFC-214)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_6\text{Cl}_3$	(CFC-215)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_8\text{Cl}_2$	(CFC-216)	1.0
$\text{C}_3\text{F}_7\text{Cl}$	(CFC-217)	1.0
<u>الججموعة الثانية</u>		
$\text{CCl}_4$	رابع كلوريد السكربون	1.1
<u>الججموعة الثالثة</u>		
$\text{C}_2\text{H}_3\text{Cl}_3^*$	١، ٢، ٣، ٤ ثالث كلور الایثان (متيل الكلوروفورم)	0.1

\* لا تشير الحاشية إلى 1,1,2 trichloroethane

المواءدة الثالثة

<u>المجموعة الأولى</u>	المادة
$\text{CH}_2\text{FCl}$ ,	(HCFC-21)
$\text{CH}_2\text{F}, \text{Cl}$	(HCFC-22)
$\text{CH}_2\text{FCl}$	(HCFC-31)
$\text{C}_2\text{HFCl}$ ,	(HCFC-121)
$\text{C}_2\text{HF}, \text{Cl}_3$	(HCFC-122)
$\text{C}_2\text{HF}_3, \text{Cl}_2$	(HCFC-123)
$\text{C}_2\text{HF}, \text{Cl}$	(HCFC-124)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_3$	(HCFC-131)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}, \text{Cl}_2$	(HCFC-132)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_3, \text{Cl}$	(HCFC-133)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_2$	(HCFC-141)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}, \text{Cl}$	(HCFC-142)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{Cl}$	(HCFC-151)
$\text{C}_2\text{HFCl}_6$	(HCFC-221)
$\text{C}_2\text{HF}_2, \text{Cl}_5$	(HCFC-222)
$\text{C}_2\text{HF}_3, \text{Cl}_4$	(HCFC-223)
$\text{C}_2\text{HF}_4, \text{Cl}_3$	(HCFC-224)
$\text{C}_2\text{HF}_5, \text{Cl}_2$	(HCFC-225)
$\text{C}_2\text{HF}_6, \text{Cl}$	(HCFC-226)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_5$	(HCFC-231)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_2, \text{Cl}_4$	(HCFC-232)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_3, \text{Cl}_3$	(HCFC-233)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_4, \text{Cl}_2$	(HCFC-234)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_5, \text{Cl}$	(HCFC-235)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_4$	(HCFC-241)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_3, \text{Cl}_3$	(HCFC-242)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_3, \text{Cl}_2$	(HCFC-243)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_4, \text{Cl}$	(HCFC-244)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_3$	(HCFC-251)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_2, \text{Cl}_3$	(HCFC-252)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}_3, \text{Cl}_1$	(HCFC-253)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{FCl}_2$	(HCFC-261)
$\text{C}_2\text{H}_2\text{F}, \text{Cl}_2$	(HCFC-262)
$\text{C}_2\text{H}_6\text{FCl}$	(HCFC-271)

## المادة ٢ — بـدء النفاذ

- ١ — يبدأ نفاذ هذا التعديل في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ، شريطة أن يتم إيداع عشرين صكًا على الأقل من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة على هذه التعديلات من جانب الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي هي أطراف في بروتوكول موئلياً بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون . وإذا لم يستوف هذا الشرط حتى ذلك التاريخ ، يبدأ نفاذ التعديلات في اليوم التسعين من تاريخ تحقيقه .
- ٢ — تحقيقاً للأغراض الفقرة ١ ، فإن أي صك من هذه الصكوك تودعه منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي لا يعتبر صك إضافياً للصكوك التي قامت بإيداعها الدول الأعضاء في تلك المنظمة .
- ٣ — بعد بـدء نفاذ هذا التعديل كما نص على ذلك بموجب الفقرة ١ ، يبدأ نفاذـه على أي طرف في البروتوكول في اليوم التسعين من تاريخ إيداعـهـ صـكـ التـصـديـقـ أوـ القـبـولـ أوـ المـوـافـقـةـ .

I hereby certify that the foregoing text is a true copy of the Amendment, adopted on 29 June 1990 at the Second Meeting of the Parties to the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer, which was held at the headquarters of the International Maritime Organization, in London from 27 to 29 June 1990.

For the Secretary-General.

The Legal Counsel

(Under-Secretary-General)

Je certifie que le texte qui précède est la copie conforme de l'Amendement adopté le 29 Juin 1990 à la Deuxième Réunion des Parties au Protocole de Montreal relatif à des substances qui appauvrisent la couche d'ozone, tenue au siège de l'Organisation maritime internationale, à Londres, du 27 au 29 Juin 1990.

Pour le Secrétaire général.

Le Conseiller juridique

(Secrétaire général adjoint aux affaires juridiques)

Carl-August Fleischhauer

United Nations, New York,

6 December 1990.

Organisation des Nations Unies

New York, le 6 décembre 1990.

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣١٣) لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ بشأن الموافقة على التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والذي قد تم توقيعه في مونتريال بتاريخ ٤١٩٨٧/٩/١٦

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٤ ١٩٩٢/١٢/١٥

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٤ ١٩٩٢/١٢/١٩

قرر :

(مادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتي كان قد تم توقيعه في مونتريال بتاريخ ٤١٩٨٧/٩/١٦.

ويعمل به اعتبارا من ٤ ١٩٩٢/١/١.

صدر بتاريخ ٤ ١٩٩٢/١٢/٢١

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وحتى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون

رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ؟

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؟

قرر :

(المادة الأولى)

يعين نائبا عاما مساعدا كل من :

السيد المستشار / أين محمود كامل عباس ، الرئيس بمحكمة استئناف الاسكندرية  
وممتدب مديرًا للتفتيش القضائي بالنيابة العامة .

السيد المستشار / أحمد محمد سيد أحمد ، الرئيس بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ٤

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
(الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٩٣ م) ٠

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وحل القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين المعبدة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؟

قرر :

(المادة الأولى)

يعين نائباً لرئيس هيئة قضايا الدولة كل من وكلاء الهيئة السادة الأساتذة :

محمد رضا أحمد خليل الفقي .

عبد الفتاح حسن عبد العزيز .

طارق فتحى السيد حسين .

(المادة الثانية)

يعين وكيل هيئة قضايا الدولة كل من المستشارين بالهيئة السادة الأساتذة :

أحمد علي جاد الرب .

ممير مصطفى محمد مصطفى .

جعفر حسين مختار .

أحمد كامل إمام الطباخ .

محمد محمد أحمد يسون .

وديع عطلي يوسف .

عبدالسميع على بدر غرس الدين .

بشير على عبد النبي ندا .  
 محمد أبو الفتوح شحاته .  
 عبد العليم السيد إبراهيم سالم .  
 فريدة عبد الخالق العادلى .  
 نجاح محمود السيد أحمد .  
 سالم السيد أحمد دواد .

## ( المادة الثالثة )

يعين مستشاراً بهيئة قضايا الدولة كل من المستشارين المساعدين من الفئة (١) بالم الهيئة السادة الأساتذة :

محمد السيد مسعد تفاحة .  
 على جمال الدين محمد سليمان .  
 إبراهيم السيد عبد الحميد الكرداوى .  
 أحمد السيد محمود موسى .  
 أسامة أحمد محمد عثمان ،  
 محمد إبراهيم محمد السيد .  
 أبو الحسن أحمد حسن فرغلى .  
 أحمد مصطفى علي الحكيم .  
 صلاح الدين عطيه أبو طالب .  
 السيد نصر محمد على .  
 جمال رمضان تهامى .  
 عبد الشافى محمد جمعه .  
 كاميلية محمد عبد عثمان .  
 ماهر جاد عمارة يوسف .

ابراهيم محمد عبد النبي .  
أحمد عبد الجواد محمد عمر .  
رشدى ابراهيم السيد .  
سيد سليمان سليمان عشري .  
محمد عبد الرحمن عبد الرحيم سرور .  
أحمد حسين عرفه على .  
جمال عبد الرازق ابراهيم .  
بدر الدين محمد مجلى بدر .  
رفعت محمد ابراهيم الملاوى .  
أحمد محمد الشافعى .  
فهوى عبد الرازق أحمد .  
سعيد ابراهيم حافظ .  
رجب محمد محمد الموزى .  
إسماعيل محمود إسماعيل .  
فتحى عبد الغنى ابراهيم .

(المادة الرابعة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (١) ب الهيئة قضایا الدولة الأستاذة عواطف محمد الحسينين شطا المستشار المساعد من الفئة (ب) بالهيئة .

(المادة الخامسة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (ب) ب الهيئة قضایا الدولة كل من التواب بالهيئة السادة الأئمدة :

سيد زكي نبوى سكر .  
عادل الورداني السيد بسيونى .

علي كمال محمد أحمد أدهم .  
أمينة وهبة عريان .  
عزبة مصطفى فتحى عبد العزيز .  
جمال الدين مصطفى يس خلف الله .  
حمدى أحمد سenos أحمد يوسف .  
رزق محمد عبد الله طه الحداد .  
مصطفى إسماعيل عبد المدادى .  
رأفت سيد عباس حسين .  
طارق محمد السيد أمين .  
محمد ناجي محمود صبحى .  
وائل جمال الدين رمزي .  
على أحمد فهمى على المغربي .  
عبد النعيم عبد العزيز مهران .  
أحمد أحمد سيد أحمد .  
حسن قرني على خضر .  
محمد سليمان حسن عبد الكريم .  
(على سبيل التذكار) .  
عادل عبد العال زين العابدين  
أمانى يحيى محمد على عطية .  
عادل محمد توفيق يوسف .  
سامى عبد المنعم حسين حسن .  
الفضالى أحمد أبو الفضل الفضالى .  
عبد الحميد نعمان أحمد أبو السعد .  
عادل حكيم تادرس فرج .

عبد الفتاح عطية شحاته .

محمد محمد سند ليلة .

عبد الله البربرى على محمود حسن .

عزة حسن فتحى درويش .

حسن حارث عبد الرحمن أبو حديد .

محمد حامد محمد جادو .

هناه السيد الخشن .

محمود أحمد أحمد موسى .

عادل محمود محمد أحمد المراكبي .

محمد محمود نديم عبد المعطى .

محمد صبرى محمد سالم .

فريج مرسي الخولي .

ليناس عدل عوض .

سهام محمد شكري .

محى راغب عبد القادر عبد الظاهر .

مجدى على حسن إبراهيم .

#### ( المسادة السادسة )

يعين نائباً ب الهيئة قضاعياً الدولة كل من المحامين بالهيئة المساعدة الأستاذة :

محمد عزيز لطفي شانغ .

صلاح إبراهيم البيومي إبراهيم .

محمد ظهرى محمود يوسف .

إيمان سيد مصطفى درويش .

حمدى السباعى بكر الشربينى .

خنافر أحمد حسين على .

حمدى إبراهيم عويس رحومة .

جمال هويس عبد المادى عبد التواب .

مند صابر محمود عبد الرحيم .

عادل محمود محمد أحد .

رفعت أحمد محمد البقلاوي .

همام رجب إبراهيم .

شريف لبيب على حارف سليم .

ناهد محمد أحمد سلام .

شوقى محمد أبو العلا .

يسحى عبد العزيز شيخا .

محمد إبراهيم عبد الرحيم خالد .

توفيق عبد الحميد السيد .

علااء الدين أنور متولى محمد .

سناء أبو ضيف أحد .

جلال الدين سالم سليمان بكير .

حسن محمود إبراهيم الحكمى .

عادل حسن حسن محمد الفولى .

أحمد عبد الله أحد جاد .

محمود عبد الرحيم أحد فراج .

إيمان محمد طلعت الحفنى .

الشربينى أمين الشربينى ماضى .

حسين ابراهيم حسين سليمان .  
أسامه محمد راغب كحيلة .  
عبد السلام العدل رضوان .  
شاهنده فاروق حافظ ابراهيم .  
حسن محمد عبد الحميد نجم .  
محمد شحاته على زايد .  
سعید عثمان محمد إسماعيل .  
سعد مسعود محمد محفوظ .  
محمد محى محمد القصاص .  
رقية عبد الرحمن السيد عبد الرحمن .  
صلاح عبدالله عبد العاطي .  
أحمد وجوب علي ماضي .  
سلامة علي أحمد أبو حسوب .

( المادة السابعة )

يعين محامياً ب الهيئة قضائياً الدولة كل من المندوبي بالهيئة السادة الأستاذة :  
عصام عبد الستار محمد أبو زيد .  
يسرى السيد أحمد ابراهيم .  
محمد حسين سالم حسن .  
عبد الوهاب طيبة عبد متولى .  
طارق السيد حسن المجر .  
رضا محمد غنيم جعفر .  
إبراهيم الدسوقي حسن محمد .

عبد الغفار فهمي عبد الغفار .  
محمد رزق خليل السيسى .  
رأفت عبد الرحمن اللعى .  
جمال محمد محمد أحمد .  
سعد زغلول محمد على .  
محمد سعد عبد الله عيسى .  
الشناوى أحمد الشناوى .  
صالح عبده محمد عبد النبي .  
جمال حسين على أحمد .  
عبد الرحمن منير السيد .  
صلاح الدين أنور أحمد .  
أحمد كامل محمد المساونه .  
فتحى عبد الرؤوف محمد على .  
محمد عبد الفتاح الدسوقي .  
جمال الدسوقى السباعى .  
عبد الصادق محمد حمزه .  
ناصر محمد هواض عبد الله .  
ناصر الدين أحمد طه محمد .  
رمضان كامل رمضان المنسي .  
كhal جمعه عبد التواب .  
أحمد عبد المحسن محمد .  
حافظ يوسف يوسف منصور .  
أمين محمد أمين يوسف .

موز كريماً محمد حموده .

الأمير عبد الوهاب عبد الحميد على .

سعيد متولى على السيد خاطر .

عبد الرحيم على عبد الرحمن .

جمال نصر طه نصر .

مددوح أمين فرغلي .

بشير لطفي عبد اللطيف .

محمد إبراهيم عبد العال .

( المسادة الثامنة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٩٣ م ) .

حسني مبارك

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض بعض الاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تعفى من الضريبة الجمركية بشرط المعاینة سيارة بيجو ٦٠٥ مكيفة موديل ١٩٩٣  
شاسيه وموتور رقم ٩٠٨٦١٠٠ باسم السيد اللواء / حسن أبو باشا والمشتراه من شركة  
التنمية والتجارة " وجيه أبااظة " .

(المادة الثانية)

يحظر التصرف في السيارة المشار إليها في المادة السابقة في غير الأغراض المعافة  
من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء  
من أجلها ما لم تسدد عنها الضريبة الجمركية وفقاً لحالها وقيمتها وطبقاً لفتوى الضريبة  
الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية المقررة  
تهرباً جمركياً يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك المشار إليه .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٣ فبراير سنة ١٩٩٣ م )

دكتور / عاطف صدقى